تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

ⵙ ⵜⵉⵡⵉⵣⵉ ⵏ ⵜⵎⵔⵔⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵍⴽ ⵎⵓⵃⴰⵎⵎⴷ ⵙⵉⴷⵉⴽ ⵏⵜⵏⵙⵔ ⵢⵔⵣⵎ ⵍⵍⵄⵣⵣ

UNDER THE HIGH PATRONAGE OF HIS MAJESTY KING MOHAMMED VI

المملكة المغربية

وزارة النقل واللوجيستيك

منظمة الصحة العالمية

الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري العالمي

حول

السلامة الطرقية

مراكش - المغرب

20 - 18

فبراير 2025

البرنامج

التزم من أجل الحياة

NARSA

www.roadsafetymorocco.com

تعزيز السلامة الطرقية من أجل تحقيق التنمية البشرية على المستوى العالمي

يجب على قادة العالم اتخاذ إجراءات عاجلة ومتظافرة لمحاربة هذه الآفة على الطرق. فإذا كان علينا أن نخمن السبب الرئيسي لوفيات الأطفال والشباب على مستوى العالم، فماذا سنقول؟

الملاريا؟ الالتهاب الرئوي؟ الانتحار؟ جميعهم في المقدمة، ولكن لا، إنها حوادث السير.

السيارات موجودة منذ أكثر من 120 عاماً، ونحن نعلم كيف نمنع هذه المآسي. ومع ذلك، لا تزال حوادث السير تحصد أرواح أكثر من شخصين كل دقيقة، وحوالي 1.2 مليون قتيل كل عام. لو كانت هذه الوفيات ناجمة عن فيروس، لأطلق عليها وباءً ولسارع العالم إلى تطوير لقاحات للوقاية منها.

ومع ذلك، فإن الحد من الوفيات على الطرق تظل موضوعا لطالما تم تجاهله وتميز بسوء الفهم وعدم توفير مصادر التمويل اللازمة.

سيرتكب الناس دائماً أخطاء على الطرق، ولكن ثمة حلول ناجعة تضمن قدرة أنظمة النقل على استيعاب هذه الأخطاء بطريقة تقلل من خطر الوفاة بشكل كبير.

كجزء من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرقات 2021-2030، وضع العالم هدفاً طموحاً يتمثل في خفض الوفيات على الطرق في جميع أنحاء العالم إلى النصف بحلول عام 2030.

وقد تمكنت عشرة بلدان فقط - بما في ذلك بعض البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأكثر تضرراً - من خفض الوفيات الناجمة عن حوادث السير بأكثر من 50% خلال عقد من الزمن، وهناك أكثر من 30 بلداً لا يزال متخلفاً عن تحقيق هذا الهدف. ويدل هذا الأمر على أن الهدف يمكن تحقيقه ولكن نحن في أمس الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة.

إن مفتاح تحقيق هذا الهدف هو قرار تصميم وبناء أنظمة النقل من أجل الإنسان - وليس من أجل السيارات - وجعل السلامة في تحتل المقام الأول في جميع القرارات والإجراءات. ويظل هذا الأمر مهما بشكل خاص لمستعملي الطريق الأكثر عرضة للخطر مثل الراجلين وراكبي الدراجات الهوائية وراكبي الدراجات النارية، الذين غالباً ما يُتركون معرضين للخطر.

إن النهوض بالسلامة الطرقية أمر بالغ الأهمية في حد ذاته، ولكنه أيضاً مفتاح التنمية المستدامة بشكل عام.

يمر العالم بموجة غير مسبوقة من استخدام السيارات. فهناك أكثر من مليار مركبة على الطرقات. وهذا أمر غير مستدام، لذا يجب أن نركز على نقل الناس وليس على السيارات والدراجات النارية والشاحنات.

تتسبب وسائل النقل في ربع الانبعاثات الكربونية العالمية، وتؤجج الازدحام في مدننا. ومع ذلك، عندما يصبح التنقل آمناً وسهل المنال، يختار الناس الخيارات الأكثر مراعاة للبيئة مثل وسائل النقل العام والمشي وركوب الدراجات الهوائية.

كما أن تصميم المدن حول النقل المستدام - مع وجود ممرات لركوب الدراجات ومناطق مخصصة

للراجلين ووسائل النقل العمومي يسهل الوصول إليها - يعزز المجتمعات أيضاً من خلال جعل الأماكن أكثر أماناً وصالحة للعيش، مع تحسين إمكانية الحصول على السكن الملائم والخدمات الأساسية للجميع.

الطرق الآمنة تعزز الاقتصادات. يمكن أن تكلف الوفيات على الطرق البلدان حوالي 3 إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن ضمان تنقل المزيد من الناس بأمان إلى وظائفهم ومدارسهم وخدماتهم الحيوية يدفع عجلة التنمية.

كما أن وسائل النقل الآمنة والميسورة التكلفة والتي يسهل الوصول إليها وبأسعار معقولة تكسر الحواجز التي تحول دون وصول الفئات المحرومة إلى الوظائف والمدارس والفرص المتاحة. وهذا الأمر يساعد على ضمان قدرة الجميع على تحقيق إمكاناتهم.

إن السلامة الطرقية هي شأن الجميع، ولكي ننجح في ذلك نحتاج إلى مشاركة مجموعة من القطاعات.

يجب أن يضمن المخططون والمهندسون الحضريون إدراج السلامة في البنية التحتية. كما يمكن للأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام مواكبة هذا الأمر وتقديم المعطيات حول أهميته.

يتمتع القطاع الخاص بنفوذ هائل. فبإمكان الشركات أن تساهم في تحقيق التنقل الآمن والمستدام من خلال تطبيق المبادئ والممارسات التي أثبتت جدواها في جميع سلاسل القيمة الخاصة بها. ويجب عليهم بيع المركبات التي تستوفي معايير الأمم المتحدة للسلامة فقط.

ومع ذلك، فإن دور الحكومات بالغ الأهمية، حيث يجب عليها نهج استراتيجيات منسقة بشكل جيد، وتطبيق سياسات وقوانين صلبة تفرض معايير السلامة والسلوكيات الآمنة، علاوة على توفير التمويل الكافي.

تندرج هذه الرؤية في صميم الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، والتي تقدم مخططاً للحكومات للحد من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق.

وفي هذا الأسبوع، سيجتمع مسؤولون رفيعو المستوى في المؤتمر الوزاري العالمي حول السلامة الطرقية في المغرب. وسوف يقيّمون التقدم المحرز ويتبادلون المعرفة ويعززون الإجراءات الرامية إلى خفض الوفيات على الطرق إلى النصف بحلول عام 2030.

ومن المقرر أن يتم اعتماد إعلان مراكش الذي يعترف بالسلامة الطرقية كأولوية ملحة للصحة العامة والتنمية، وأن الجهود يجب أن تسترشد بمبادئ الإنصاف، والولوج، والاستدامة. ويدعو الإعلان القادة إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تفعيل الخطة العالمية لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق.

نحن بحاجة إلى تغيير تدريجي في الإرادة السياسية، والشعور بأهمية الأمر واستعجاله. كما يتطلب الأمر نهج الاستراتيجيات العلمية المحددة التكاليف والقابلة للتنفيذ والمبنية على التنسيق القوي والتمويل الكافي.

إن السلامة الطرقية أزمة استمرت لفترة طويلة جداً، وليس من الضروري أو المقبول حدوث وفيات على الطرق في حين يمكن للتنقل الآمن والمستدام أن يوفر لنا جميعاً مستقبلاً أفضل.

الدورة الرابعة للمؤتمر الوزاري العالمي للسلامة الطرقية المنعقد بقصر المؤتمرات بمراكش، المغرب من 18 إلى 20 فبراير 2025

تحت شعار
» ألتزم من أجل الحياة«

قبل الحدث

15 فبراير 2025

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	ملاحظات
من 07:30 إلى 17:00	ستقبال وتسجيل المشاركين	
من 9:00 إلى 17:00	«الجمعية العالمية للشباب»	قاعة السفراء، كرم 5.4.3.2.1

16 فبراير 2025

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	ملاحظات
من 7:30 إلى 17:00	ستقبال وتسجيل المشاركين	
من9:000 إلى 17:00	«الجمعية العالمية للشباب»	قاعة السفراء، كرم 5.4.3.2.1
من 16:00 إلى 17:30	اجتماع الوكالات الافريقية الرائدة في مجال السلامة الطرقية (الاتحاد الأفريقي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والوكالة الوطنية للسلامة الطرقية)	قاعة «فاس» 1

الدورة الرابعة
للمؤتمر الوزاري العالمي
حول
السلامة الطرقية

17 فبراير 2025

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	ملاحظات
من 07:00 إلى 17:00	ستقبال وتسجيل المشاركين	
من 8:00 إلى 10:00	اجتماع التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية: الجماعات الجهويه	كرم 1.2.3
من 8:00 إلى 12:30	المهرجان العالمي للفيلم	قاعة السفراء
من9:30 إلى 17:00	اجتماع المدراء العامون للوكالات الرائدة في مجال السلامة الطرقية	فاس 1
من 9:00 إلى 17:00	حدث البرنامج الدولي لتقييم الطرق	فاس2
من 10:00 إلى 17:00	مسابقة الاختراع والابتكار	قاعة كرم 5
من 10:30 إلى 12:00	إطلاق عملية مندمجة : - التوقيع على اتفاقية شراكة حول مخطط عمل السلامة الطرقية بمراكش (وزارة الداخلية، وزارة النقل واللوجيستيك، وزارة التجهيز والماء، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، مجلس جهة مراكش، المجلس الحضري لمراكش)؛ - التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية والفدرالية المغربية للتأمين بخصوص اقتناء 20.000 خوذة للدراجات النارية. - إطلاق عملية «الدراجة الآمنة» وتوزيع 30.000 خوذة واقية؛ - إطلاق الحملة العالمية لارتداء الخوذات (المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة)؛ - الحملة الوطنية للسلامة الطرقية؛ - دعوة للعمل: المشي وركوب الدراجة.	شارع محمد السادس
من 12:30 إلى 18:00	ندوة المنظمات غير الحكومية	قاعة السفراء
من 13:00إلى 14:00	مؤتمر صحفي (وزارة النقل واللوجيستيك، منظمة الصحة العالمية)	
من 13:00إلى 14:45	ورشة عمل اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق بشأن الاستثمار	قاعة كرم 4
من 14:00 إلى 18:00	المهرجان العالمي للفيلم	قاعة كرم1.2
من 15:00 إلى 16:00	منتدى صندوق الأمم المتحدة للسلامة للسلامة الطرقية من أجل الالتزام	القاعة الملكية
من 16:30 إلى 18:00	اجتماع وزراء الدول الإفريقية	القاعة الملكية

الدورة الرابعة
للمؤتمر الوزاري العالمي
حول
السلامة الطرقية

18فبراير 2025

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	ملاحظات
من 7:15 إلى 8:30	ستقبال وتسجيل المشاركين	
من 7:30 إلى 8:30	الفعاليات الجانبية / الاجتماعات •الإعلان عن التقرير العالمي للسلامة الطرقية للأطفال والمراهقين (اليونيسف)	قاعة كرم 1
	•إفطار العلامات التجارية من أجل طرق أكثر أمانًا (صندوق الأمم المتحدة لسلامة الطرق)	قاعة كرم 2
	•حلول الدول ذات الدخل المتوسط والمنخفض للسلامة الطرقية	قاعة كرم 3
من 8:45 إلى 10:15	**حفل الافتتاح** مسيرات الحفل: نبيلة كيلاني ، مليندا كرين دقيقة صمت **ترحيب وكلمة افتتاحية:** •عزيز أخنوش، رئيس الحكومة، المملكة المغربية •تيدروس أدهانوم غيبريسوس، مدير عام، منظمة الصحة العالمية • جون تود، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بالسلامة الطرقية •عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك، المملكة المغربية عرض الطابع البريدي والوسام التذكاري •أماني أبو زيد، المفوضة الخاصة بالبنيات التحتية والطاقة، الاتحاد الأفريقي •فاطمة الزهراء المنصوري، عمدة مدينة مراكش •ميرا ناران، ضحية لحادثة سير وناشطة في مجال السلامة الطرقية إهداء جائزة الملك محمد السادس الدولية للسلامة الطرقية	قاعة الوزراء
من 10:15 إلى 10:45	حفلة شاي	

عزيز أخنوش
رئيس الحكومة، المملكة المغربية

جان تود
المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة على الطرق
الأمم المتحدة

تيدروس أدهانوم غيبريسوس
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

عبد الصمد قيوح
وزير النقل واللوجيستيك، المملكة المغربية

فاطمة الزهراء المنصوري
وزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان، عمدة مدينة مراكش
المملكة المغربية

أماني أبو زيد
مفوضة الاتحاد الأفريقي للبنية التحتية والطاقة، مصر

ميرا ناران
ضحية من ضحايا حوادث السير ومحامية

من 10:15 إلى 11:30	الجلسة العامة 1: آفاق السلامة الطرقية: التغير المناخي، النقل المستدام، والابتكارات الجديدة في مجال التنقل مسيرة الجلسة: توميليو موثوتوان افتتاحية الجلسة: إيتان كروغ، منظمة الصحة العالمية • المشاركون في الجلسة: أندرياس كارلسون، وزير البنية التحتية والإسكان، السويد • بريجيت ديوغو، نائبة وزير النقل، كندا • ديمبيلي مادينا سيسوكو، وزير النقل والبنية التحتية، مالي • أجاي تامتا، وزير الدولة للنقل البري والطرق السريعة، الهند • فيليب تابارو، وزير النقل، فرنسا • فرناندو غراند-مارلاسك، وزير الداخلية، إسبانيا • سناء الخصاونة، مدافعة عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومديرة الحملات بمنظمة الشباب من أجل السلامة على الطرق (YOURS)	قاعة الوزراء زيارة رسمية للمعرض -رئيس الحكومة والصحافة

- الجلسة العامة 1

- عنوان الجلسة: مستقبل السلامة الطرقية: التغير المناخي، النقل المستدام، والتوجهات الحديثة في التنقل

- ستوفر هذه الجلسة منصة لقادة النقل لمشاركة سياسات واستراتيجيات مبتكرة، توضح كيف يمكن للتعاون بين القطاعات المختلفة أن يخلق أنظمة نقل أكثر أمانًا، وأكثر استدامة، وأكثر شمولية. سيغادر المشاركون الجلسة برؤى عملية حول كيفية دمج السلامة الطرقية في أهداف التنمية المستدامة، لضمان بقاء السلامة ركيزة أساسية في مستقبل النقل والتنقل.

- وصف الجلسة:

- يكمن مستقبل السلامة الطرقية في تقاطع تحديات عالمية كبرى، بما في ذلك التغير المناخي، تطوير النقل المستدام، والتقنيات الحديثة في التنقل. مع تطور أنظمة النقل، تتاح فرصة فريدة لدمج السلامة الطرقية ضمن الجهود المبذولة لإنشاء شبكات نقل أنظف وأكثر مرونة وشمولية. يتطلب تحقيق هذه الرؤية تعاونًا ليس فقط داخل قطاع النقل، ولكن أيضًا عبر قطاعات مثل البيئة والصحة والتخطيط الحضري.

- سيستكشف هذا المنتدى الوزاري كيف يمكن للاستثمارات في النقل المستدام والبنية التحتية المقاومة للمناخ وحلول التنقل المبتكرة أن تحسن مباشرةً وغير مباشرةً من نتائج السلامة الطرقية. بدءًا من أنظمة النقل الجماعي التي تقلل من حوادث المرور والانبعاثات، إلى تصميم المدن التي تعزز التنقل النشط وتضمن وصولاً عادلاً للجميع، ستسلط الجلسة الضوء على كيفية مساهمة النهج المتكاملة ومتعددة القطاعات في تحسين أمان الطرق للجميع.

- **المواضيع الرئيسية:**

- دور وسائل النقل العمومي والمشي وتوفير البنية التحتية الملائمة للدراجات: استكشاف كيفية مساهمة النقل المستدام، مثل وسائل النقل العمومي والمشي وركوب الدراجات، في تقليل الانبعاثات والتخفيف من الازدحام المروري وتحسين السلامة الطرقية عبر الحد من حوادث السير.

- التقنيات الناشئة: المركبات ذاتية القيادة، التنقل الأخضر والاتصال: مناقشة الإمكانيات التي تتيحها المركبات ذاتية القيادة ووسائل التنقل الأخضر في تعزيز السلامة الطرقية، والتحديات المرتبطة بتنظيمها لضمان سلامتها.

- التعاون مع المخططين على مستوى الحواضر لتعزيز السلامة الطرقية وضمان المرونة المناخية: التأكيد على أهمية التخطيط الحضري في تعزيز السلامة الطرقية وضمان استدامة المدن ومقاومتها للتغيرات المناخية.

- دمج السلامة الطرقية في استراتيجيات الصحة العامة: تسليط الضوء على كيفية دمج السلامة الطرقية ضمن استراتيجيات الصحة العامة للحد من الإصابات والوفيات وتحسين النتائج الصحية العامة.

- العدالة والشمولية في المجهودات المبذولة في مجال السلامة الطرقية: التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية لاحتياجات الفئات الضعيفة والمحرومة لضمان شمولية وتكامل مختلف التدخلات في مجال السلامة الطرقية وكذا أخدها بعين الاعتبار احتياجات

مستعملي الطريق بجميع أصنافهم.

- الشراكات الدولية والتعاون بين القطاعات: تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي والشراكات بين القطاعات المختلفة لدمج السلامة الطرقية في أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.
- مستعملي الطريق بجميع أصنافهم.
- الشراكات الدولية والتعاون بين القطاعات: تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي والشراكات بين القطاعات المختلفة لدمج السلامة الطرقية في أهداف التنمية المستدامة على المستوى العالمي.
- **الأسئلة المقترحة:**
- كيف يمكن دمج السلامة الطرقية في الجهود العالمية لمكافحة التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة لضمان أنظمة نقل أكثر أمانًا واستدامة وشمولية؟
- كيف تتماشى استثمارات بلدكم في النقل الجماعي والبنية التحتية للتنقل النشط مع الأهداف البيئية والأمنية؟
- مع تزايد استخدام المركبات الذاتية للقيادة والمركبات الفردية الخفيفة ووسائل النقل المشتركة، كيف يضمن بلدكم بقاء السلامة الطرقية على رأس الأولويات؟
- ما هي بعض الأمثلة على التعاون الناجح بين قطاع النقل وقطاعات الصحة والتخطيط الحضري والبيئة لتحسين السلامة الطرقية في بلدكم؟
- غالبًا ما يكون مستخدمو الطريق عديمي الحماية، لا سيما الراجلون ومستعملو الدراجات، هم الأكثر عرضة لمخاطر الطريق. ما هي الاجراءات التي تتخذها حكومتكم لضمان إعطاء الأولوية لهذه الفئة في إطار السياسات العمومية المتعلقة بالسلامة الطرقية، خاصة على مستوى المناطق القروية ؟

قائمة المتدخلين

إتيان كروغ مدير المحددات الاجتماعية للصحة، منظمة الصحة العالمية، جنيف، سويسرا.

يقود الجهود العالمية لمنع العنف والإصابات، ومعالجة المحددات الاجتماعية للصحة، ويشرف على تطوير القرارات الحكومية الدولية والتقارير العالمية، وتنفيذ مشاريع التنمية متعددة الجنسيات وحملات التوعية. وهو يرأس المنظمة الدولية للمؤتمرات العالمية للوقاية من الإصابات، ومجموعة الأمم المتحدة للتعاون في مجال السلامة الطرقية، ويشارك في رئاسة اللجنة التنفيذية للشراكة العالمية لإنهاء العنف ضد الأطفال.

أندرياس كارلسون هو وزير البنية التحتية والإسكان في السويد

يشغل منصب وزير البنية التحتية والإسكان منذ أكتوبر 2022. ويقود عمل الحكومة في مجال النقل والبنية التحتية والتخطيط المجتمعي والإسكان. كان عضوًا في البرلمان من 2010 إلى 2022، حيث شغل منصب قائد مجموعة الديمقراطيين المسيحيين من 2015 إلى 2022 ونائب رئيس لجنة العدل من 2018 إلى 2022. بدأ خدمته العامة في بلدية مولسجو في عام 2006، حيث مثل الحزب في المجلس البلدي والمجلس التنفيذي للبلدية. قبل انتخابه عضوًا في البرلمان، عمل أندرياس كمسؤول صحفي في البرلمان الأوروبي وكصحفي. درس القانون والاتصالات في جامعة لوند وجامعة يونشوبينغ.

بريجيت ديوغو هي نائبة الوزير المسؤول عن النقل في كندا

تم تعيينها نائبًا مساعدًا لوزير النقل الكندي اعتبارًا من 6 مايو 2024. وشغلت سابقًا منصب نائب مفوض وكالة الإيرادات الكندية اعتباراً من أبريل 2022.

من عام 2020 إلى عام 2022، شغلت بريجيت منصب نائب رئيس الأمن الصحي والعمليات الإقليمية في وكالة الصحة العامة الكندية خلال ذروة جائحة كوفيد19-. وقادت جهودًا متعددة التخصصات ومشتركة بين الإدارات لتطوير وتنفيذ تدابير الطوارئ على حدود كندا للحد من مخاطر استيراد ونقل فيروس كوفيد19- أثناء السفر الدولي.

بصفتها مديرة عامة لسلامة السكك الحديدية في هيئة النقل الكندية من عام 2015 إلى عام 2020، كانت بريجيت مسؤولة عن الإشراف على متطلبات السلامة لشركات السكك الحديدية الخاضعة للتنظيم الفيدرالي، بما في ذلك مراقبة الامتثال والإنفاذ. وبهذه الصفة، قادت تغييرات تشريعية وتنظيمية مهمة تهدف إلى تحسين نظام سلامة السكك الحديدية في كندا.

ومن عام 2008 إلى عام 2014، عملت بريجيت في مكتب مجلس الملكة الخاص في مجال سياسة التنمية الاقتصادية والإقليمية وكذلك الأمن القومي والاستخبارات. بدأت بريجيت حياتها المهنية في وزارة الجنسية والهجرة الكندية حيث عملت على سياسات الهجرة الدولية ومتطلبات القبول إلى كندا، بما في ذلك سياسة التأشيرة.

تخرجت بريجيت من جامعة أوتاوا في الاقتصاد والإدارة العامة والعلوم السياسية. وهي حاصلة أيضًا على شهادة الماجستير في إدارة المخاطر التشغيلية من كلية سبروت للأعمال بجامعة كارلتون.

مادينا سيسوكو، وزير النقل والبنية التحتية، مالي

عملت أستاذة ومهندسة ومديرة مشروع في وزارة التشغيل والتدريب المهني. شغلت السيدة ديمبيلي منصب مديرة المعهد الوطني للتدريب الهندسي عام 2016 ومديرة التدريب المهني بمالي عام 2019. وقد أثبتت نفسها أيضًا في هياكل أخرى، مثل UFAE/MB وINFP. تم تعيينها وزيرة للنقل والبنية التحتية في حكومة تشوغيل مايغا في يونيو 2021.

وكانت السيدة ديمبيلي بدورها مديرة عامة للمعهد الهندسي للتدريب المهني، ورئيسة مشروع بناء المنازل الحرفية في دائرتي جينيه وباندياجارا في منطقة موبتي ورئيسة مشروع بناء مراكز التدريب المهني الحديثة في مجال البناء والأشغال العامة نيابة عن وزارة التشغيل والتدريب المهني. ديناميكية وكفاءة للغاية، شارك المؤجر الحالي التابع لوزارة النقل والبنية التحتية في الكثير من التدريب وساهم إلى حد كبير في تدريب المدربين، سواء في مجال تطوير مواد التدريب في قطاع البناء، ولكن أيضًا وقبل كل شيء تطوير برامج على وحدات مثل صباغة البناء والتصميم الصناعي والنجارة الكهربائية.

أجاي تامتا هو وزير الدولة للنقل البري والطرق السريعة في الهند

هو سياسي هندي. وهو ممثل عن حزب بهارتيا جاناتا. إلى جانب كونه نائبًا عن دائرة المورا، شغل منصب وزير الدولة للمنسوجات. تم الإعلان عن مرشح حزب بهارتيا جانتا لانتخابات لوك سابها لعام 2024 من المورا.

هو ابن سمت. نيرمالا تامتا وشري مانوهار لال تامتا. ولد في المورا، أوتارانتشال، في 16 يوليو 1972، وبدأ حياته المهنية التي تميزت بالخدمة العامة. تزوج سمت. سونال تامتا في 22 نوفمبر 2011، وأنجب منها ولدًا وبنتًا.

كجزء من مسيرته التعليمية، أكمل الدراسات المتوسطة تحت إشراف مجلس أمناء جامعة يو بي. ومن المعروف أنه ناشط اجتماعي وناقل. يُعرف في حياته المهنية بأنه ناشط اجتماعي وناقل، يضع معرفته وقدراته في خدمة مجتمعه ووطنه.

كان عضوًا في الجمعية التشريعية لولاية أوتار براديش لفترتين، من 2007 إلى 2014. ومن 2014 إلى 2019، حول اهتمامه إلى الشؤون الوطنية، حيث شغل منصب وزير الدولة الاتحادي في وزارة المنسوجات، وشغل مناصب في اللجان التشريعية. انضم إلى اللجنة الاستشارية لوزارة النقل البري والطرق السريعة في سبتمبر 2019 وكان عضوًا نشطًا في اللجنة الدائمة للنفط والغاز الطبيعي منذ ذلك الحين. منذ مايو 2020، حافظ على التزامه بالإدارة الشاملة من خلال العمل في اللجنة الدائمة المعنية بالطوائف والقبائل المجدولة.

فيليب تابارو، وزير النقل الفرنسي

حصل على درجة الماجستير في القانون العام من جامعة نيس.

منذ عام 1998، كان عضوًا في المجلس البلدي لمدينة كان تحت عنوان **UDF**-الديمقراطية الليبرالية، قبل الانضمام إلى الاتحاد من أجل الحركة الشعبية (**UMP**). تم انتخابه عضوًا في مجلس الشيوخ عن منطقة الألب البحرية في 27 سبتمبر 2020.

فرناندو غراندي مارلاسكا غوميز هو وزير الداخلية الإسباني

قاضي وسياسي إسباني، وزير الداخلية الحالي في الحكومة الإسبانية منذ عام 2018.

لقد كان قاضيًا معروفًا منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين خلال الفترة التي قضاها في المحكمة الوطنية، حيث حاكم العديد من أعضاء جماعة الباسك الإرهابية إيتا وقاد المحاكمة التي أعقبت تحطم طائرة ياك 42، من بين قضايا أخرى ذات صلة. وكان أيضًا عضوًا في المجلس العام للقضاء - الهيئة الإدارية للقضاء الإسباني - من 2013 إلى 2018.

سناء خصاونة، مديرة المناصرة والحملات، منظمة شباب من أجل السلامة على الطرق (YOURS)

مديرة مشروع في منظمة « **YOURS**». وهي مهندسة معمارية وحاصلة على درجة الماجستير في إدارة السلامة على الطرق. لقد أظهرت سناء حماساً لا مثيل له في ما يتعلق بالمدن الخاصة بالراجلين وكذا التنمية التي يقودها الشباب. يدفعها شغف كبير لإحداث تأثير إيجابي على العالم.

من 12:15 إلى 13:45	**مائدة مستديرة وزارية** (مغلقة، للوزراء ورؤساء الوفود الرسمية فقط) مسيرة الجلسة: ميليندا كراين **رئيس الجلسة**: عبد الصمد قيوح، وزير النقل واللوجيستيك، المملكة المغربية	القاعة الملكية

المائدة المستديرة الوزارية: الانتقال من الالتزامات إلى تنفيذ الإجراءات – تنفيذ إعلان المؤتمر

تقديم عام للجلسة:

ستركز هذه المائدة المستديرة الوزارية رفيعة المستوى على الخطوات التالية لترجمة الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان المؤتمر إلى إجراءات ملموسة. وسيناقش الوزراء كيفية مواءمة الاستراتيجيات الوطنية للسلامة على الطرق مع أولويات الإعلان، وتحديد العناصر الأساسية للتنفيذ واستكشاف دور القيادة السياسية في تسريع التقدم. وستوفر الجلسة أيضًا فرصة لمناقشة آليات المساءلة وتمويل التدخلات المتعلقة بالسلامة على الطرق وتعزيز التعاون الدولي لدعم التنفيذ. وسيكون من الضروري ضمان عدم التعامل مع السلامة على الطرق كمسألة معزولة، بل دمجها بالكامل في استراتيجيات النقل والتنقل والتنمية الوطنية منذ البداية.

وصف الجلسة

ويحدد إعلان المؤتمر رؤية مشتركة والتزامًا بتحسين السلامة على الطرق، بما يتماشى مع عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 والهدف العالمي المتمثل في خفض عدد الوفيات والإصابات على الطرق إلى النصف بحلول عام 2030. ومع ذلك، يجب أن تتبع الالتزامات إجراءات لإحداث تغيير حقيقي. وستجمع هذه المائدة المستديرة الوزراء لمناقشة كيفية دمج التزامات الإعلان في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، مما يضمن أن تصبح السلامة على الطرق جزءًا أساسيًا من تخطيط النقل والتنقل. وستسلط المناقشة الضوء على أهمية دمج السلامة على الطرق في سياسات التنمية المستدامة، وضمان أخذها بعين الاعتبار في استثمارات البنية التحتية والتخطيط الحضري وتصميم أنظمة النقل.

وسوف يدرس الوزراء التحديات والفرص العملية للتنفيذ، بما في ذلك التعبأة السياسية، وضمان التمويل المستدام، وتعزيز التنسيق الحكومي الدولي. وسيتم أيضا دراسة كيف يمكن للتعاون الإقليمي والدولي أن يساعد البلدان على الوفاء بالتزاماتها. من خلال دمج السلامة على الطرق في التخطيط الشامل للنقل والتنقل، لا تستطيع الحكومات الحد من الوفيات والإصابات فحسب، بل يمكنها أيضا تحسين الإنتاجية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

- **النقط التي سيتم مناقشتها:**
- تعزيز إدماج السلامة على الطرق في برامج التنمية والنقل المستدام من خلال تشجيع التنسيق بين الوزارات، وتعزيز المشاركة المتعددة القطاعات، وتعزيز التعاون الدولي لضمان اتباع نهج شامل وفعال.
- زيادة الموارد المالية المخصصة للسلامة على الطرق وضمان استخدامها الاستراتيجي كجزء من استراتيجيات السلامة على الطرق الشاملة والمندمجة والموجهة نحو النتائج لتحقيق أقصى قدر من التأثير والاستدامة على المدى البعيد.
- تسهيل نقل واعتماد التكنولوجيات المعززة للسلامة على الطرق من خلال مواءمة وتنسيق المعايير، وضمان مساهمة الابتكار في جعل أنظمة الطرق أكثر أمانا على مستوى العالم.
- تعزيز الإصلاحات المؤسسية والتشريعية من خلال بناء القدرات، وتحسين جمع البيانات وآليات المراقبة، وتعزيز تنزيل المقتضيات القانونية وذلك من أجل خلق بيئة تنظيمية فعالة للسلامة على الطرق.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مجال السلامة على الطرق من خلال تشجيع الشركات على دمج مفاهيم السلامة الطرقية في عملياتها واستثماراتها، وتعزيز مسؤولية الشركات ومواءمة الممارسات الصناعية مع أهداف السلامة على الطرق.

من 12:45 إلى 13:45	الجلسات الموازية (المجموعة 1) :	
	• ما بعد الرعاية في الحالات المستعجلة: تعزيز الاستجابة والحماية لضحايا حوادث السير وإعادة التأهيل بعد وقوع الحادث	فاس 1
	• السلامة على الطرق باعتبارها سلامة في مكان العمل: تنفيذ معايير على مستوى مكان العمل للحد من الوفيات على الطرق	كرم 5
	• مدن أكثر أمانًا منذ التصميم من أجل التخفيف من آثار حوادث السير.	قاعة الوزراء
	• إشراك الشباب: دمج أصوات الشباب في عملية صنع القرار بشأن السلامة على الطرق.	قاعة السفراء
	• دور التشريعات والأدوات القانونية في تعزيز السلامة على الطرق	فاس 2

الجلسة رقم 1: -ما بعد الرعاية في الحالات المستعجلة: تعزيز الاستجابة والحماية لضحايا حوادث السير وإعادة التأهيل بعد وقوع الحادث

ملخص الجلسة:

النجاة من حادث سير ليست سوى بداية رحلة طويلة ومعقدة للضحايا وعائلاتهم. ورغم أن الاستجابة الطبية الفورية ضرورية، إلا أن الرعاية بعد الحادث تتجاوز العلاج الطارئ لتشمل إعادة التأهيل، الحماية القانونية، الدعم المالي، والإدماج الاجتماعي طويل الأمد. يواجه العديد من الناجين من الحوادث – خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط – عقبات في الوصول إلى الرعاية الصحية، وفجوات في تغطية التأمين، وغموضًا قانونيًا، وصعوبات اقتصادية ناجمة عن إصاباتهم.

ستجمع هذه الجلسة خبراء من مجالات الرعاية الصحية، والاستجابة الطارئة، والتأمين، والمواكبة القانونية، ودعم الضحايا، لمناقشة كيفية تعزيز الدول لأنظمتها الخاصة بالرعاية بعد الحادث، لضمان توفير الرعاية الطبية الفعالة، والحماية القانونية، والدعم المالي، والنفسي للضحايا وعائلاتهم.

وصف الجلسة:

يواجه ملايين الناجين من حوادث السير سنويًا آثار جسدية ونفسية وتبعات مالية تغير حياتهم رأسا على عقب جراء هذه الحوادث. ورغم أن الاستجابة الطبية الطارئة ضرورية، إلا أن الرعاية بعد الحادث يجب أن تمتد إلى ما هو أبعد من العلاج الأولي، حيث يعاني العديد من الناجين، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، من محدودية الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل، وضعف الحماية القانونية، وعدم الاستقرار المالي بسبب بعض الثغرات التي تعتري التأمين الصحي والآليات المتبعة للتعويض عن الضرر الناتج. هذه الإكراهات وما ينتج عنها من نقائص في حصول الضحايا على حقوقهم كاملة غالبًا ما يؤثر سلبا على الأفراد وعائلاتهم وحصول هم على الدعم الكافي.

ستناقش هذه الجلسة كيف يمكن للدول تعزيز أنظمتها الخاصة بالرعاية بعد الحادث من خلال دمج الاستجابة الطارئة مع إعادة التأهيل طويل الأمد، والحماية القانونية، والدعم الاجتماعي. وسيتناول المتحدثون دور التأمين، وآليات التعويض، والأطر القانونية لضمان حصول الضحايا وعائلاتهم على المساعدة التي يحتاجونها. كما سيتم تسليط الضوء على أفضل الممارسات للتنسيق بين الحكومات، ومقدمي الرعاية الصحية، وشركات التأمين، ومنظمات دعم الضحايا، وذلك من منطلق أن تعزيز أنظمة الرعاية بعد الحادث أمر ضروري للحد من الآثار الدائمة لحوادث السير، وضمان حصول الضحايا على الرعاية والحماية والكرامة التي يستحقونها.

المحاور الرئيسية:

- الاستجابة الطارئة والرعاية قبل دخول المستشفى: تعزيز أنظمة علاج الإصابات، وخدمات الإسعاف، وشبكات التدخلين الأوائل.
- إعادة التأهيل والدعم طويل الأمد: توسيع نطاق الولوج إلى العلاج الفيزيائي، وخدمات الصحة النفسية، وإعادة التأهيل المجتمعي.
- حقوق الضحايا والحماية القانونية: ضمان عمليات قانونية عادلة، وتعويض الضحايا، وتطبيق قوانين إصابات حوادث السير.
- الحماية المالية والاجتماعية: معالجة الثغرات التي تعتري التأمين، ومسؤوليات أرباب العمل، والدعم الاقتصادي للعائلات المتضررة.
- التعاون بين القطاعات: كيفية تعزيز التعاون بين الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص لتحسين الرعاية بعد الحوادث.

مسيرة الجلسة: بينتا ساكو، المستشارة الإقليمية لأفريقيا، منظمة الصحة العالمية

تقديم الجلسة: عبدول باتشاني، جامعة جونز هوبكنز، وحدة البحوث الدولية حول الإصابات، الولايات المتحدة الأمريكية

ليتيسيا كاردوسو، مديرة علم الأوبئة والمراقبة، وزارة الصحة، البرازيل

غريس مارك تسوبيرا، الصليب الأحمر، أوغندا.

فيفيام بيروني، أمهات دولوريس، الأرجنتين

مومباتي بونتسيبوكاي، المدير الأول - الوقاية من الإصابات، بوتسوانا

نجيباه سليمان، وزارة النقل والاتصالات، بروناي دار السلام.

إسماعيلي محمد، وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، المغرب.

الجلسة 2: السلامة على الطرق كسلامة مهنية - تطبيق معايير مرجعية في الأوساط المهنية للحد من وفيات حوادث المرور

محاور الجلسة:

تُعتبر حوادث المرور السبب الرئيسي للوفيات العرضية المرتبطة بالعمل على مستوى العالم، حيث ترتبط ما يصل إلى 400.000 حالة وفاة سنويًا باستخدام الطرق لأغراض مهنية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم التغاضي عن حوادث السير كخطر مهني، كما أن اللوائح الحالية للسلامة المهنية لا تشمل دائمًا التنقل لأغراض المهنة على الطرق. ستتناول هذه الجلسة كيف يمكن لتطبيق معايير السلامة المهنية، وسياسات تدبير المشتريات والتوريد، وتحسين تكنولوجيا المركبات أن يقلل بشكل كبير من وفيات حوادث السير المرتبطة بالعمل، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث تعمل سلاسل التوريد عبر بيئات تنظيمية مختلفة.
خلال هذه الجلسة سيناقش خبراء من الحكومات والصناعة والمنظمات الدولية الحلول التنظيمية والمالية والتكنولوجية المتاحة للتعامل مع السلامة الطرقية كمسألة تتعلق بالسلامة المهنية، وضمان اتخاذ أصحاب العمل وسلاسل التوريد إجراءات استباقية للحد من المخاطر.

وصف الجلسة:

يمكن أن يؤدي اعتماد مقاربة استباقية للسلامة الطرقية المرتبطة بالعمل إلى تقليل وفيات حوادث السير بشكل كبير على المستوى العالمي. يتطلب تطبيق معايير ولوائح السلامة المهنية على الطرق من أصحاب العمل تقييم المخاطر الطرقية والتخفيف من حدتها بنفس الطريقة التي يتعاملون بها مع المخاطر في المصانع ومواقع البناء والمكاتب، حيث تلعب المشتريات العامة والخاصة دورًا محوريًا في ضمان أن تعطي الشركات الأولوية للسلامة على الطرق في سلاسل التوريد الخاصة بها.

ستتناول الجلسة الأسئلة الأساسية التالية:

- كيف يمكن توسيع منظومة السلامة المهنية لتشمل السلامة الطرقية لحماية العمال والأطراف المعنية؟
- ما هو دور سياسات المشتريات، لا سيما المشتريات العامة، في تعزيز الاستخدام الآمن للطرق والمركبات؟
- كيف يمكن لصناعة السيارات أن تساهم في تحسين تصميم المركبات، وتكنولوجيا السلامة، ورصد الالتزام بالقواعد؟

من خلال عرض نماذج من الدراسات الناجحة، ستستكشف خلال هذه الجلسة حلولاً قابلة للتنفيذ لدمج السلامة الطرقية في لوائح الصحة والسلامة المهنية، والتأثير على السياسات المؤسسية، والاستفادة من التطورات التكنولوجية لمنع الحوادث المرتبطة بالعمل.

المحاور الرئيسية:

- **الطرق كأماكن عمل**: تطبيق معايير السلامة المهنية على حركة المرور وعمليات النقل.
- **المشتريات كأداة للسلامة**: كيف يمكن لسياسات المشتريات العامة والخاصة أن تحفز اعتماد معايير أكثر أمانا للسلامة الطرقية في قطاع الأعمال؟
- **الأدوات التنظيمية والمالية**: دور السياسات الحكومية والأطر الدولية في تعزيز السلامة المهنية على الطرق.
- **التكنولوجيا والامتثال**: الابتكارات في سلامة المركبات، ومراقبة السائقين، وتطبيق الإجراءات المعتمدة لمنع الحوادث المرتبطة بالعمل.
- **سلاسل التوريد العالمية والمسؤولية**: ضمان السلامة عبر البيئات التنظيمية المختلفة، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.*

مسير الجلسة: كليز تينجفال، أفري

تقديم الجلسة: ماريا كرافت، إدارة النقل السويدية

روبرتو مايورانا، المدير التنفيذي لإدارة النقل السويدية

أسترِيد فان دير برغت، رئيسة قطاع السلامة الطرقية، هولسيم

لورا بيرجانو بيريز، مديرة العلاقات المؤسسية والدولية، أبرتيس إنفراستركتوراس، إسبانيا

طارق السعيد، بريفيتيكا، المغرب

أليخاندرو فيوراس، لاتين NCAP

يوهان دافيدسون، وزير الدولة للبنية التحتية والإسكان، السويد

الجلسة 3: مدن أكثر أمانًا منذ التصميم من أجل التخفيف من آثار حوادث السير.

محاور الجلسة:

تشهد المدن حول العالم بالفعل تأثيرات التغير المناخي، بدءًا من موجات الحر الشديدة وصولاً إلى الفيضانات. ومع استجابة الحكومات لهذه التحديات، يتركز اهتمامها على التخفيف من هذه التأثيرات والتكيّف معها. ومع ذلك، يجب أن تكون السلامة الطرقية جزءًا أساسيًا من هذه الاستجابة، وذلك حتى نضمن أم الاستثمارات في التنقل المستدام تجعل من المشي واستعمال الدراجات الهوائية واستخدام وسائل النقل العمومي أكثر أمانًا وسهولة.

ستتناول هذه الجلسة كيفية إدماج السلامة الطرقية في سياسات التكيّف مع المناخ وتخطيط النقل الحضري، مع تسليط الضوء على أمثلة ناجحة، والتحديات المطروحة، وسبل تنسيق السياسات والاستثمارات واستراتيجيات التصميم العمراني لخلق مدن أكثر أمانًا واستدامة.

وصف الجلسة:

يشهد العالم نموًا حضريًا سريعًا وزيادة كبيرة في عدد المركبات، حيث يوجد أكثر من مليار مركبة على الطرق اليوم. ويُعدّ قطاع النقل أحد أكبر مصادر انبعاثات الغازات الدفيئة، في حين أن حوادث السير تكلّف الدول ما بين 3-5% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا. ومع توجّه الحكومات نحو الاستثمار في تعزيز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ، أصبح من الضروري إدماج السلامة الطرقية في هذه الجهود، ليس كعنصر ثانوي، ولكن كمبدأ أساسي في التنقل المستدام.

إن الطرقات المصممة بشكل آمن تشجع الناس على المشي وركوب الدراجات الهوائية واستخدام وسائل النقل العمومي، مما يقلل من الاعتماد على السيارات ويحدّ من الانبعاثات. ويجب حماية مستخدمي الطريق من الفئات عديمة الحماية، مثل الراجلون ومستعملي الدراجات النارية والدراجات الهوائية، من خلال بنية تحتية آمنة وسياسات تضع سلامة الأفراد في مقدمة الأولويات.

تستثمر بنوك التنمية متعددة الأطراف والحكومات بكثافة في النقل والبنية التحتية الحضرية، مما يتيح فرصة فريدة لدمج السلامة على الطرق في هذه المشاريع. ومع ذلك، لا تزال هناك معيقات، بما في ذلك التخطيط المنعزل، والافتقار إلى التنفيذ، وثغرات التمويل.

وسيجمع هذا النقاش خبراء من مجالات التخطيط الحضري وسياسات النقل والتمويل التنموي والحكومات لمناقشة سبل إدماج السلامة الطرقية في استراتيجيات التكيّف مع المناخ. كما سيتطرق المتحدثون إلى الدروس المستفادة، والتجارب الناجحة، والخطوات اللازمة لضمان توفير الدعم اللازم للاستدامة والسلامة معًا عبر الاستثمارات المستقبلية.

- **المحاور الرئيسية:**
- السلامة الطرقية كاستراتيجية مناخية: كيف يساهم الرفع من مستوى تأمين الوسائل الأساسية للمشي واستعمال الدراجات داخل المدن في تحقيق أهداف التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيّف معها؟
- إدماج السلامة في مشاريع النقل الممولة من البنوك التنموية: ما هي السياسات والأطر المرجعية التي تضمن إدماج السلامة الطرقية بشكل منهجي في التمويل التنموي؟
- توسيع نطاق التجارب الناجحة: ما هي النماذج الفعالة لدمج السلامة الطرقية في مشاريع التكيف مع المناخ، وكيف يمكن إعادة تطبيقها؟
- إدراج السلامة في استثمارات النقل: كيف يمكن للحكومات والمستثمرين جعل السلامة الطرقية جزءًا أساسيًا من تطوير البنية التحتية؟
- التعاون بين مختلف الأطراف المعنية: ما هو دور البنوك التنموية والحكومات الوطنية والمحلية والمستثمرين في تعزيز مدن أكثر أمانًا واستدامة؟

ميسرة الحوار: كلوديا أدريازولا-ستيل، معهد الموارد العالمية

تهيئة المشهد: أدروالدو دي ليما كاتاو، أمين النقل، البرازيلماركو

ياماغوشي، البنك الإفريقي للتنمية

بيدرو هوميم دي غوفييا، شبكة بوليس

وينستون كاتوشابي، مفوض تنظيم النقل والسلامة، أوغندا

ويمن رن، مدير قسم النقل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة (إيسكاب)

محمد النكادي، رئيس قسم البنيات التحتية والسير، المديرية العامة للجماعات الترابية - المغرب

الجلسة 4: الشباب على الطاولة – دمج أصوات الشباب في صناعة قرارات السلامة الطرقية

محاور الجلسة:

تظل السلامة الطرقية قضية حاسمة، لا سيما بالنسبة للشباب الذين يتأثرون بشدة بحوادث الطرق، وفي الوقت نفسه، يلعبون دورًا محوريًا في صياغة الحلول. ستركز هذه الجلسة على أهمية دمج وجهات نظر الشباب في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، مع التأكيد على أن الشباب لا يتحملون فقط تبعات الإخفاقات في السلامة الطرقية، بل لديهم أيضًا رؤية فريدة لمستقبل أكثر أمانًا. باعتبارهم قادة المستقبل، سيشكل الشباب السياسات والاستراتيجيات التي ستحدد ملامح التنقل المستدام والآمن.

سيستكشف المتحدثون في هذه الجلسة القيمة المميزة لوجهات نظر الشباب، وكيفية تقديمهم لأفكار جديدة ورؤية مستقبلية تتحدى الوضع القائم. كما ستناقش الجلسة الإكراهات التي تعترض مشاركة الشباب، وستسلط الضوء على التجارب الناجحة لإشراكهم في قضايا السلامة الطرقية، إضافة إلى اقتراح سبل إدماج الشباب بشكل فعال في عمليات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وصف الجلسة:

تُعدّ حوادث السير أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الشباب على مستوى العالم. ومع ذلك، فإن رؤية الشباب للسلامة الطرقية ليست مهمة فقط لأنهم الأكثر تأثرًا بها، ولكن أيضًا لأنهم يشكلون مستقبل التنقل الآمن والمستدام. ومع تولي الشباب أدوارًا قيادية، ستؤثر مفاهيمهم حول التنقل والأمان والاستدامة بشكل مباشر على السياسات والتصاميم والبنية التحتية المستقبلية.

ستركز هذه الجلسة على أهمية إدماج أصوات الشباب في عمليات اتخاذ القرار بشأن السلامة الطرقية لضمان أن الحلول التي يتم تطويرها اليوم تتماشى مع احتياجات الأجيال القادمة وقيمها. تعتبر وجهات نظر الشباب ضرورية في وضع خارطة طريق لمستقبل أكثر أمانًا واستدامة، لأنهم هم من سيتولون تدبير واستغلال الأنظمة والمدن التي نبنيها اليوم.

سيناقش المتحدثون كيفية تمكين الشباب للمساهمة في تشكيل مستقبل السلامة الطرقية من خلال التصدي للمعيقات التي تحول دون مشاركتهم، وتعزيز التعاون بين الأجيال، وضمان أن رؤيتهم للتنقل تحظى بالأولوية في تطوير السياسات والبنية التحتية. كما سيسلط النقاش الضوء على المبادرات الشبابية الناجحة، والاستراتيجيات المؤسسية لتعزيز مشاركة الشباب، وطرق إشراكهم ليس فقط في حملات التوعية، ولكن أيضًا في عمليات التصميم واتخاذ القرار التي تؤثر على مستقبلهم.

المحاور الرئيسية:

- الرؤية المستقبلية للشباب: فهم كيف تساهم وجهات نظر الشباب في تشكيل مستقبل السلامة الطرقية، وكيف يرون تطور العالم في هذا المجال.
- الشباب كمصممي المستقبل: أهمية دمج الشباب في عمليات صنع القرار لضمان أن يكون التنقل المستقبلي مصممًا وفقًا لاحتياجات الأجيال القادمة.
- إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة الشباب: أساليب عملية لضمان إشراك الشباب بفعالية في عمليات اتخاذ القرار على المستويات المحلية والوطنية والدولية.
- الأدوات الرقمية والابتكار في مرافعات الشباب حول قضية السلامة الطرقية: كيفية استغلال الشباب للأدوات الرقمية والمنصات الإبداعية للابتكار والدفاع عن سلامة الطرق والتنقل الآمن.

• التغلب على المعيقات التي تحول دون مشاركة الشباب: تحديد التحديات التي تمنع الشباب من المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسلامة الطرقية، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

• بناء قيادة شبابية مستدامة في مجال السلامة الطرقية: استراتيجيات لضمان وجود مسارات دائمة تتيح للشباب تولي أدوار قيادية في مبادرات السلامة الطرقية، بما يتجاوز الحملات المؤقتة قصيرة المدى.

• ميسر الجوار: مانبريت داروش، المدير المساعد، شباب من أجل سلامة الطرق

• تهيئة المشهد: ستيفانيا مينّيتي، مديرة المناصرة - شباب من أجل سلامة الطرق

• نيكورون تشامنونغ، مستشار لدى وزارة التنمية الاجتماعية والأمن البشري، التايلاند **Blanca Lopez, vice-maire, Guayaquil, Équateur**

• بلانكا لوبيز، نائبة عمدة غواياكيل، الإكوادور

- أفي سيلفرمان، المدير التنفيذي المساعد، مؤسسة الاتحاد الدولي للسيارات

- روبرت كولونا، عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة المهنيين الشباب، الجمعية الكندية لمتخصصي السلامة الطرقية

- كنزة أبو رمان، مديرة للشباب، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، المغرب.

الجلسة 5: تعزيز السلامة الطرقية من خلال التشريعات والأطر القانونية الدولية

محاور الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة دور التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية في تحسين السلامة الطرقية، بما في ذلك اتفاقيات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالسلامة الطرقية واتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) الخاصة بسلامة العمال، لا سيما في قطاع النقل. ستسلط الجلسة الضوء على كيفية مساهمة الأطر القانونية في تحقيق تحسينات على مستوى الأنظمة الجاري بها العمل في مجال السلامة الطرقية عبر وضع متطلبات تنظيمية واضحة، وضمان المساءلة، وتسهيل آليات التنفيذ. كما ستناقش التحديات التي تواجه الدول الأعضاء في تبني وتنفيذ هذه الأدوات القانونية، خاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، مع استكشاف استراتيجيات لتعزيز الامتثال القانوني وتطبيق القوانين.

وصف الجلسة:

تعد الأطر القانونية القوية حجر الأساس لتحسين السلامة الطرقية. وتوفر الصكوك القانونية الرئيسية للأمم المتحدة، مثل اتفاقيات فيينا لعام 1968 بشأن حركة المرور على الطرق وعلامات وإشارات الطرق، واتفاقيات المعايير التقنية للمصادقة على المركبات لعام 1958 و1997 و1998، معايير عالمية لسلوك مستخدمي الطرق، وسلامة المركبات، والبنية التحتية للطريق. ومع ذلك، لم تنضم العديد من الدول بعد إلى هذه الاتفاقيات أو لم تقم بتطبيقها بالكامل، مما يحد من تأثيرها المحتمل على تحسين السلامة الطرقية.

بالإضافة إلى قوانين المرور، تلعب التشريعات العمالية دورًا رئيسيًا في حماية العاملين في قطاع النقل وضمان أنظمة نقل أكثر أمانًا. وتشمل اتفاقيات منظمة العمل الدولية (ILO) ذات الصلة اتفاقية فترات العمل والراحة في النقل البري (C153) وتوصيتها (R161)، بالإضافة إلى اتفاقية السلامة والصحة المهنية (C155). كما تضع الاتفاقية الأوروبية بشأن عمل أطقم المركبات في النقل الطرقي الدولي (AETR) التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) معايير وظروف العمل وإدارة إرهاق السائقين وآليات التفتيش والمسؤوليات القانونية لأرباب العمل في قطاع النقل.

ستناقش الجلسة كيفية تبني وتنفيذ الدول للقوانين واللوائح الوطنية الخاصة بحركة المرور على الطرق، وكذلك كيفية الاستفادة من الاتفاقيات الدولية لتعزيز السلامة الطرقية، مع التركيز على أهمية ملاءمة التشريعات في النقل العابر للحدود، وآليات المتابعة والتقييم من قبل المجتمع الدولي. كما ستتناول كيفية مساهمة الإصلاحات التشريعية، وتطبيق اللوائح، والمساءلة القانونية في تعزيز أنظمة السلامة الطرقية، بدءًا من تنظيم استيراد المركبات، وصولاً إلى حماية أفضل للسائقين المحترفين.

- **المحاور الرئيسية:**
- دور اتفاقيات الأمم المتحدة للسلامة الطرقية في وضع التوصيات القانونية الدولية.
- كيف تساهم أدوات منظمة العمل الدولية (ILO) والاتفاقية الأوروبية (AETR) في السلامة الطرقية وإدارة إرهاق السائقين المهنيين والعاملين في قطاع النقل.
- التحديات والفرص في تبني وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالسلامة الطرقية، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.
- دور الإصلاحات التشريعية الوطنية في تحسين نتائج السلامة الطرقية.
- الآليات القانونية لمعالجة تحديات السلامة الطرقية، مثل تنظيم استيراد المركبات، وإدارة حدود السرعة، وتحسين سلوك مستخدمي الطرق، وتنظيم قطاع النقل التجاري، وتعزيز متطلبات تدريب وتأهيل السائقين المحترفين.
- أهمية التعاون متعدد الأطراف (عبر الدول، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وبين وكالات الأمم المتحدة) لضمان التنفيذ الفعال للأطر القانونية وإنفاذها.

ميسر الحوار: ديمتري مارياسين، نائب الأمين التنفيذي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE)

تهيئة المشهد: لوتشيانا لوريو، الشؤون التنظيمية الدولية، وزارة البنية التحتية والنقل، إيطاليا

فالتر نيسلر، الوزارة الاتحادية للعمل المناخي والبيئة والطاقة والتنقل والابتكار والتكنولوجيا، النمسا

أليخاندرا كروز روس، أخصائية النقل، منظمة العمل الدولية

إيلينا غريغليو، رئيسة المجلس التشريعي للوزراء، إيطاليا

إتيان كواكو، المدير العام لمكتب السلامة على الطرق، كوت الديفوار

تاكاشي ناونو، مدير السلامة، مكتب النقل البري، وزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل والسياحة، اليابان

هشام الملاطي، مديرا للشؤون الجنائية والعفو ورصد الجريمة، وزارة العدل، المغرب.

من 13:15 إلى 14:30	.استراحة غداء	
من 13:15 إلى 14:30	فعاليات موازية: السلامة الطرقية من أجل المستقبل – نحو صفر وفيات	كرم 1
	فعاليات موازية: الدليل التقني لمنظمة الصحة العالمية وشرطة الأمم المتحدة حول مراقبة الطريق من اجل السلامة الطرقية	كرم 2
	فعاليات موازية: معهد السائقين الشباب (جمهورية التشيك)	كرم 3

من 14:30 إلى 15:45	الجلسة العامة 2: تمكين الحكومات: سبل التمويل المستدام للسلامة الطرقية مسيرة الجلسة: ميليندا كراين تقديم الجلسة : ليليان غرينوود، وزيرة مستقبل الطرق، المملكة المتحدة المشاركون في الجلسة: • مارجاريدا بلاسكو، وزيرة الداخلية، البرتغال • ديفندرا دهال، وزير البنية التحتية والنقل، نيبال • نائب الوزير، تايلاند • مارتن كوبكا، وزير النقل، جمهورية التشيك • فوزي لقجع، الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، المملكة المغربية • تاتيانا مولسيان، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة ختام الجلسة: • غوانغزي تشين، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون البنية التحتية	قاعة الوزراء

الجلسة العامة 2

عنوان الجلسة: مسارات تمويل مستدام للسلامة الطرقية

ستوفر هذه الجلسة الرؤى اللازمة حول كيفية معالجة الحكومات للتحديات المالية المتعلقة بالسلامة الطرقية، من خلال تحديد استراتيجيات مبتكرة لاستكشاف مصادر تمويل جديدة وضمان استثمارات طويلة المدى. ستتناول الجلسة كيفية دمج السلامة الطرقية في السياسات العامة، لضمان بقائها أولوية مستدامة على مستوى مختلف القطاعات. وذلك من خلال دراسة نماذج وشراكات ناجحة، ستقدم الجلسة حلولاً عملية للتغلب على الحواجز المالية وتحقيق تحسينات دائمة في السلامة الطرقية على مستوى العالم.

وصف الجلسة :

تتطلب السلامة الطرقية المستدامة تمويلاً طويل الأجل وموثوقًا. ومع ذلك، يبقى تأمين هذا التمويل تحديًا معقدًا، خاصةً عندما تعتمد تحسينات السلامة الطرقية على استثمارات في قطاعات أخرى.
فالسياسات التي تهدف إلى تقليل كثافة حركة السير وتحسين جودة الهواء وتعزيز التنقل الحضري قد تحقق فوائد كبيرة في مجال السلامة الطرقية. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تهميش السلامة الطرقية لصالح أولويات وطنية أخرى مثل تطوير البنية التحتية وتعزيز القدرة على مواجهة تغير المناخ والصحة العامة.

سيركز هذا المنتدى على كيفية تمكن الحكومات من تأمين التمويل للسلامة الطرقية والحفاظ عليه في ظل بيئة مالية متزايدة التعقيد. كما سيتناول الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لإدراج السلامة الطرقية ضمن الميزانيات الوطنية، وتعبئة الموارد من مختلف القطاعات، والاستفادة من الآليات المالية المبتكرة. ستبرز الجلسة أيضًا أهمية التعاون بين القطاعات، بما في ذلك وزارات الصحة والتخطيط الحضري والبيئة، لضمان دمج السلامة الطرقية في استراتيجيات التنمية الشاملة.

- **المواضيع الرئيسية :**
- إدارة الأولويات المالية المتنافسة
- تأمين التمويل عبر الاستثمارات المشتركة بين القطاعات
- الآليات المالية المبتكرة للسلامة الطرقية
- دمج السلامة الطرقية في السياسات العامة
- ضمان الوصول العادل إلى استثمارات السلامة الطرقية
- **الأسئلة المقترحة :**
- كيف يمكن للحكومات ضمان إدراج السلامة الطرقية ضمن الميزانيات الوطنية وسط تعدد الأولويات العاجلة؟
- كيف يمكن دمج السلامة الطرقية في إطار السياسات العمومية الوطنية؟
- ما هي الأدوات المالية المبتكرة التي أثبتت فعاليتها في تأمين تمويل مستدام للسلامة الطرقية؟
- ما الخطوات التي يمكن اتخاذها لضمان تعاون أقوى بين وزارات النقل والمالية والصحة والتخطيط الحضري لتحقيق أهداف السلامة الطرقية؟
- كيف يمكن لتمويل برامج العمل المتعلقة بالسلامة الطرقية أن يلبي احتياجات الفئات الهشة، لا سيما في المناطق القروية والمناطق ذات الدخل المنخفض، وذلك ضمانا لتوفير بنيات تحتية طرقية بطريقة عادلة بين جميع الفئات المجتمعية؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها وزارات النقل والمالية والصحة والتخطيط العمراني لتعزيز تعاونها وضمان تحقيق أهداف السلامة الطرقية في مختلف القطاعات؟ ما هي ملاحظاتك حول التعاون بين هذه القطاعات؟
- أسئلة المتابعة (إذا لزم الأمر):
- هل يمكنك إعطاء أمثلة على التعاون الناجح بين الوزارات أو القطاعات لتمويل مبادرات السلامة على الطرق؟
- كيف يمكن الموازنة بين المشاريع قصيرة الأمد والحاجة إلى الاستثمار طويل الأمد في مجال السلامة على الطرق؟

ليليان راشيل غرينوود هي وزيرة مستقبل الطرق في المملكة المتحدة

هي سياسية من حزب العمال البريطاني، وهي عضو في البرلمان (MP) عن نوتنغهام ساوث منذ عام 2010، ووكيل وزارة الخارجية البرلماني لمستقبل الطرق منذ يوليو 2024.

كانت مسؤولة نقابية سابقة، وكانت وزيرة الدولة للنقل في حكومة الظل لجيريمي كوربين من عام 2015 حتى استقالته في عام 2016، ووزيرة النقل في ظل زعيم المعارضة إد ميليباند من عام 2011 إلى عام 2015. وعلى مقاعد المعارضة، ترأست السيدة غرينوود لجنة النقل المختارة من عام 2017 إلى عام 2020 واللجنة المالية بمجلس العموم من عام 2017 إلى عام 2020. من 2020 إلى 2021، شغلت منصب نائب رئيس المعارضة في مجلس العموم بين عامي 2021 و2023، ووزيرة الظل للفنون والتراث والمجتمع المدني من 2023 إلى 2024.

ماريا مارجريدا بلاسكو مارتينز أوغوستو هي وزيرة الداخلية في البرتغال

هي قاضية وسياسية برتغالية. تتولى منصب وزيرة الإدارة الداخلية منذ عام 2024، في الحكومة الدستورية الرابعة والعشرين، بقيادة لويس مونتينيغرو.

بين عامي 1987 و1991، كانت رئيسة ديوان نائب وزير الخارجية لوزير العدل. بين عامي 2019 و2021، أصبحت عضوا في محكمة العدل العليا وتتقاعد في عام 2021. وكانت مديرة عامة لجهاز المعلومات الأمنية، وأول امرأة تشغل هذا المنصب بين عامي 2004 و2005، والمفتش العام للإدارة الداخلية (IGAI) بين عامي 2012 و2019.

ديفيندرا داهال هو وزير البنية التحتية المادية والنقل في نيبال

سياسي نيبالي، ينتمي إلى الحزب الشيوعي النيبالي (الماركسي اللينيني الموحد) يشغل حاليًا منصب وزير البنية التحتية المادية والنقل في نيبال منذ 15 يوليو 2024. وهو حاليًا عضو في البرلمان الفيدرالي في راسترتيا سابها، المجلس الأعلى للبرلمان النيبالي، ممثلًا مقاطعة كوشي، تم انتخابه في انتخابات الجمعية الوطنية النيبالية لعام 2020، وتم انتخاب داهال زعيمًا للحزب البرلماني للحزب الشيوعي النيبالي (UML). راسترتيا سابها.

مارتن كوبكا هو وزير النقل في جمهورية التشيك

هو سياسي تشيكي، عضو في مجلس النواب (MP) منذ عام 2017.

يشغل حاليًا منصب وزير النقل في حكومة بيتر فيالا وكان عمدة ليبز نيتسي

فوزي لقجع، وزير الميزانية، المغرب

موظف حكومي مغربي سامي، وقائد رياضي وسياسي، مارس مواهبه الكروية كمدير لنادي نهضة بركان. ويتولى رئاسة الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم منذ عام 2014. كما وصل إلى مستويات عالية من المسؤولية كنائب ثان لرئيس الاتحاد الأفريقي لكرة القدم (كاف).

ومنذ تعيينه سنة 2017، أشرف على تسيير مركب محمد السادس لكرة القدم. في عام 2022، تم تعيينه مرة أخرى لرئاسة اللجنة المسؤولة عن الترشيح المشترك للمغرب وإسبانيا والبرتغال لاستضافة كأس العالم 2030. وفي عام 2021، تم انتخابه لعضوية مجلس FIFA الدولي خلال الجمعية العامة العادية والاختيارية الثالثة والأربعين (AGO) لـ CAF. وهو أيضًا رئيس لجنة CAF المالية ونائب رئيس لجنة CAF المسؤولة عن تنظيم مسابقات الأندية وإدارة نظام تراخيص الأندية. وعلى المستوى السياسي، يشغل منذ عام 2021 منصب الوزير المنتدب للميزانية في حكومة عزيز أخنوش.

تاتيانا مولسيان، الأمينة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة

أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في 26 يوليو 2023 عن تعيين تاتيانا مولسيان من مولدوفا أمينة تنفيذية قادمة للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة (UNECE). وستخلف أولغا ألغايروفا، من سلوفاكيا، التي يشعر الأمين العام بالامتنان لها على التزامها وتفانيها في خدمة المنظمة.

تتمتع السيدة مولسيان بهذا المنصب بعشرين عامًا من الخبرة في القطاع العام، وخبرة واسعة في التعاون الدولي والتنمية، ومعرفة وخبرة متعمقة لجميع أعضاء اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وهي حاليًا الممثلة الدائمة لجمهورية مولدوفا لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف.

شغلت منصب وزيرة الدولة ونائب وزير التعاون المتعدد الأطراف والثنائي في وزارة الشؤون الخارجية والتكامل الأوروبي (2020-2017)، ونائب المدير العام للتكامل الأوروبي ورئيسة شعبة التعاون الاقتصادي والقطاعي مع الاتحاد الأوروبي (2017-2012) ورئيسة شعبة التعاون الاقتصادي والتنسيق القطاعي في المديرية العامة للتكامل الأوروبي (2008-2004). وهي دبلوماسية محترفة، وكانت أيضًا قائمة بالأعمال في سفارة جمهورية مولدوفا في السويد (2011-2008).

حصلت السيدة مولسيان على درجة الماجستير في القانون من كلية القانون الدولي بجامعة مولدوفا الحكومية وأكملت برنامج الدبلوماسية المتعددة الأطراف في معهد الدراسات المتقدمة في جنيف، سويسرا.

جوانجزي تشين، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون البنية التحتية

هو مواطن صيني، يشغل منصب نائب رئيس البنك الدولي المسؤول عن البنية التحتية منذ 1 فبراير 2023. ومن خلال هذا الدور، يقود الجهود العالمية التي يبذلها البنك لبناء بنية تحتية مستدامة في الاقتصادات النامية والناشئة ويدعم الأولويات الإستراتيجية لمجموعة البنك الدولي، مثل خطة العمل الخاصة بتغير المناخ والجهود المبذولة لتعبئة وتمكين رأس المال الخاص. ويشرف على عمل البنك في قطاعي الطاقة والنقل، والتطوير الرقمي، والجهود المبذولة لتوفير الوصول إلى الطاقة المتجددة، والنقل منخفض الكربون، والاتصال الرقمي، وخدمات البنية التحتية عالية الجودة للمجتمعات من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. تمثل البنية التحتية حوالي 72 مليار دولار أمريكي من محفظة البنك.

من 16:15 إلى 17:30	الجلسة العامة 3: التركيز على إفريقيا: معالجة تحديات السلامة الطرقية واستكشاف الفرص المتاحة في السياق الإفريقي مسيرة الجلسة: توميليو موثوتوان تقديم الجلسة : أليمو سيمي فييسا، وزير النقل واللوجستيك ، إثيوبيا **المشاركون في الجلسة:** •عبد الله حاميس أوليغا، وزير الأشغال العامة، تنزانيا •جان إرنست ماسينا نغالي، وزير النقل، الكاميرون •ديمبيلي مادينا سيسوكو، وزيرة النقل والبنيات التحتية، مالي •باولو أوغوستو كوستا روتشا، وزير الداخلية ، كاب فيردي •ماجد محمد عبد الحميد، نائب وزير النقل، مصر •سيمون ميجوك، وزير الطرق والجسور، جمهورية جنوب السودان •آوا سار، رئيسة التحالف الفرنكوفوني للسلامة على الطرق الجلسة الختامية: أماني أبو زيد، مفوضة البنية التحتية والطاقة، الاتحاد الأفريقي	**قاعة الوزراء**

الجلسة العامة 3

عنوان الجلسة: التركيز على إفريقيا: معالجة تحديات السلامة الطرقية واستكشاف الفرص المتاحة في السياق الإفريقي

ستوفر هذه الجلسة رؤى عملية حول كيفية تمكن الدول الإفريقية من مواجهة تحديات السلامة الطرقية الخاصة بها، مع ضمان توافق هذه الجهود مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة. ستستكشف الجلسة استراتيجيات دمج السلامة الطرقية في خطط التنمية الوطنية، مما يضمن أن تصبح السلامة الطرقية ركيزة أساسية للنمو المستدام. ومن خلال التركيز على بناء أنظمة قوية وطويلة الأمد وتعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة، ستسلط الجلسة الضوء على الخطوات العملية التي يمكن للدول الإفريقية اتخاذها لإنشاء بيئة طرق أكثر أمانًا وتحقيق تحسينات مستدامة للمستقبل.

وصف الجلسة :

تواجه إفريقيا تحديات فريدة في مجال السلامة الطرقية، نتيجة للتوسع الحضري السريع، ووجود أنظمة نقل لا تستجيب للضوابط القانونية الوطنية، وزيادة عدد المركبات. ومع ذلك، فإن القارة الإفريقية تملك هامشا مهما لمعالجة هذه التحديات من خلال حلول مصممة خصيصًا لاحتياجاتها، دون اتباع نماذج التنمية المعتمدة في دول أخرى. ومن خلال مراعاة العلاقة بين السلامة الطرقية وقضايا أوسع مثل تغير المناخ والتنقل الحضري، يمكن للدول الإفريقية تطوير حلول مستدامة تعزز كلاً من السلامة الطرقية والتنمية الاقتصادية.

ستناقش هذه الجلسة كيف يمكن للحكومات الإفريقية دمج السلامة الطرقية في استراتيجيات التنمية الوطنية، مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المحلية والخارجية. وتشمل العوامل الخارجية مثل استيراد السيارات المستعملة، وتدخل الجهات الفاعلة في التنمية العالمية، ومشاركة القطاع الخاص، والتي يمكن أن تخلق تحديات وفرصًا على حد سواء لتحسين السلامة الطرقية. علاوة على ذلك، فإن تغير المناخ والترويج لخيارات النقل المستدامة، مثل النقل العام ووسائل النقل الغير آلية، يمثلان فرصًا وتحديات جديدة للسلامة الطرقية عبر القارة.

- **المواضيع الرئيسية :**
- مواجهة تحديات السلامة الطرقية في إفريقيا
- تكييف نماذج التنمية مع الاحتياجات الإفريقية
- التأثيرات الخارجية على السلامة الطرقية
- التعاون الإقليمي لتحسين السلامة الطرقية
- تمويل مشاريع السلامة الطرقية في إفريقيا
- **الأسئلة المقترحة :**
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه السلامة الطرقية في إفريقيا، وكيف يمكن معالجتها من خلال سياسات ومبادرات مصممة خصيصًا للقارة؟
- كيف يمكن للدول الإفريقية تحقيق كل من السلامة الطرقية والتنمية المستدامة دون اتباع نفس نماذج البلدان الأخرى؟
- ما هو تأثير العوامل الخارجية مثل استيراد السيارات المستعملة ومشاركة القطاع الخاص على السلامة الطرقية في إفريقيا؟ وما هي الاستراتيجيات الممكنة للتخفيف من هذه الآثار؟
- كيف يمكن للتعاون الإقليمي بين الدول الإفريقية أن يحسن نتائج السلامة الطرقية؟ وهل هناك أمثلة ناجحة لدول عملت معًا لمعالجة التحديات المشتركة؟
- كيف يمكن للحكومات الإفريقية تأمين تمويل مستدام لمشاريع السلامة الطرقية في ظل محدودية الموارد؟ وما هو دور الشراكات بين القطاعين العام والخاص والآليات التمويلية الإقليمية في هذا السياق؟

أليمو سيم فييسا، وزير النقل والخدمات اللوجستية في إثيوبيا

سياسي إثيوبي يشغل منصب وزير النقل والخدمات اللوجستية منذ يناير 2023. شغل أليمو منصب نائب مدير مؤسسة المعادن والهندسة (METEC) منذ عام 2019.

أليمو حالياً عضو في حزب الازدهار وحزب أورومو الديمقراطي سابقا.

عبد الله خميس أوليغا، وزير الأشغال في تنزانيا

سياسي وعضو في حزب شاما تشا مابيندوزي السياسي.
انتخب عضواً في البرلمان ممثلًا عن مكورانجا في عام 2015. كان أوليغا يشغل منصب نائب وزير الثروة الحيوانية والثروة السمكية وتمت ترقيته في فبراير 2023 إلى منصب وزير.

جان إرنست ماسينا نغالي، وزير النقل في الكاميرون
قطع جان إرنست ماسينا نغالي شوطاً طويلًا منذ تخرجه من جامعة باريس العاشرة في عام 1986. وبعد ذلك بعامين، حصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد، وتخصص في اقتصاديات الأعمال. وفي عام 1989، حصل على درجة الماجستير في الاقتصاد، تخصص اقتصاد الأعمال، من جامعة باريس العاشرة أيضًا. وُلد في ياوندي في 9 مارس 1962، وحصل على دبلوم الدراسات العليا تخصص أبناك والمالية، ودبلوم الدراسات العليا في الاقتصاد، ودبلوم الدراسات المعمقة في الاقتصاد، ودبلوم الدراسات المالية والمحاسبية، في سنوات 1990 و1991 و1994 على التوالي. في غضون ذلك، كان ابن ساناغا ماريتيم قد بدأ فعليا حياته المهنية ، أولًا كمحلل مالي متدرب في المركز الوطني للمحاسبة والمالية بفرنسا، من يونيو إلى سبتمبر 1988.

ديفيس تشيرشير، أمين مجلس الوزراء، وزارة النقل، كينيا
تم تعيينه أمينًا لمجلس الوزراء في وزارة الطرق والنقل في 8 أغسطس 2024 من قبل فخامة الرئيس ويليام ساموي روتو. ويتمتع السيد شيرشير بخبرة كبيرة في تطوير المشاريع وإدارتها وتنفيذها والقيادة الاستراتيجية والإدارة المالية، وقد شغل منصب المدير العام في شركة كينيا للبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية حيث نسق عملية إعادة هيكلة الشركة لإنشاء شركة الاتصالات الكينية "تيلكوم كينيا" ولجنة الاتصالات الكينية ومؤسسة البريد الكينية وصندوق معاشات الموظفين.

كما قام بتنسيق عملية خصخصة شركة "تيلكوم كينيا" وتحرير صناعة الاتصالات التي أدت إلى ثورة الهاتف المحمول في كينيا، من خلال ظهور شركات فاعلة في هذا المجال مثل "سافاريكوم". كما كان عضوًا في لجنة التكنولوجيا في بورصة نيروبي للأوراق المالية ودعم حوسبة نظام الإيداع والتداول المركزي، وكان السيد تشيرشير مفوضًا في اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة حيث قاد عملية إدخال وتطبيق تكنولوجيا المعلومات ومبادرات الإصلاح في تسجيل الناخبين وإدارة نتائج الانتخابات، مما أعاد الثقة في إدارة العملية الانتخابية في البلاد. وقبل تعيينه في هذا المنصب، شغل السيد شيرشير منصب أمين مجلس الوزراء في وزارة الطاقة والبترول، وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال في الإدارة الدولية من كلية رويال هولواي للإدارة بجامعة لندن. كما أنه حاصل أيضاً على دبلوم الدراسات العليا في هندسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وبكالوريوس العلوم في علوم الحاسب الآلي والفيزياء من جامعة نيروبي.

باولو أوغوستو كوستا روشا، زير الداخلية في الرأس الأخضر

حاصل على شهادة في القانون وارتبطت حياته المهنية بالتحقيقات ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد والأمن القومي.

شغل منصب المدير العام لجهاز الاستخبارات في الجمهورية، ونائب المدير الوطني للشرطة القضائية، ومدير إدارة التحقيقات الجنائية في الشرطة القضائية في سال، ومدير مختبر الشرطة العلمية في الشرطة القضائية في الرأس الأخضر، ورئيس قسم التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد الممتلكات وغيرها.

في المجلس التشريعي التاسع، شغل منصب وزير الشؤون الداخلية.

سيمون ميجوك مجاك، وزير الطرق والجسور في جنوب السودان

سياسي ووزير الطرق والجسور في جنوب السودان اعتباراً من عام 2022.

حقق العديد من الإنجازات والتحديات التي واجهها خلال فترة توليه منصبه الوزاري، منها جسر الحرية الذي يبلغ طوله 3.6 كيلومتر، وتحدي طريق جوبا - واو السريع الذي يبلغ طوله 400 كيلومتر وتبلغ تكلفته 700 مليون دولار أمريكي والذي جرفته الأمطار.

نديبه آوا سار، رئيسة التحالف الفرانكفوني للسلامة الطرقية

نديبه آوا سار هي العضو المؤسس والرئيسة الحالية لمنظمة لازير الدولية، وهي منظمة غير حكومية للسلامة الطرقية تهدف إلى تعزيز زيادة فهم السلامة على الطرق والمساعدة في وضع الاستراتيجيات والسياسات وبرامج السلامة المرورية في السنغال وبلدان المنطقة.

منذ عام 1998، كانت السيدة سار مدافعة قوية عن السلامة على الطرق. ومن خلال منظمة لازير الدولية، شجعت السيدة سار السنغال على التوقيع على إعلان موسكو الذي وضع في المؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق في موسكو، ولعبت دوراً رائداً في إطلاق عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2020-2011 في السنغال. وقد قدمت عروضاً في العديد من المؤتمرات والاجتماعات المتعلقة بالسلامة على الطرق في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مراكز مكافحة الأوبئة، والاتحاد الدولي للطرق، والجامعة الفرانكفونية للسلامة على الطرق في فرنسا، وفعاليات جاك كارتييه للسلامة على الطرق، ومنظمة الوقاية الدولية للوقاية على الطرق، واللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير في المغرب، والمؤتمر الوزاري العالمي الأول للسلامة على الطرق في موسكو، والمؤتمر العالمي الثاني رفيع المستوى بشأن السلامة على الطرق في برازيليا. بالإضافة إلى ذلك، نظمت خمسة منتديات إقليمية للسلامة على الطرق في غرب أفريقيا منذ عام 2007.وقد كانت السيدة سار من المؤيدين النشطين للتحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية للسلامة على الطرق منذ البداية، وهي حالياً عضو في مجلس إدارة التحالف.
تخرجت السيدة سار بمؤهلات في هندسة النقل من جامعة باريس. ومنذ عام 2007، شغلت منصب رئيس قسم الاتصال في الوكالة الوطنية لإنشاء الطرق في السنغال ولا تزال تشغل هذا المنصب.

من 17:30 إلى 18:00	الالتزامات مسيرة الجلسة: **توميليو موثوتوان**	قاعة الوزراء
من 17:30 إلى 18:00	حفل عشاء	

عنوان الجلسة: الالتزامات لتسريع التقدم

وصف الجلسة

تشكل الالتزامات الرسمية عنصرا جديدا وأساسيا في هذا المؤتمر الوزاري العالمي الرابع. ستتاح لكل حكومة وكذلك أصحاب القرار والمنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني والمؤسسات والشركات الخاصة، الفرصة لتقديم التزام رسمي يحدد كيفية تخطيطهم لتسريع التقدم نحو تحقيق هدف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 المتمثل في الحد من الوفيات والإصابات على الطرق بنسبة 50٪ بحلول عام 2030.

واستنادًا إلى الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030، يمكن أن تشمل الالتزامات، على سبيل المثال، سياسات أو تشريعات جديدة للسلامة على الطرق، وتحسين البنية التحتية للطرق أو لوائح ترقيم المركبات، وتعزيز التدخلات بعد الحادث والرفع من مصداقية أنظمة جمع البيانات، بالإضافة إلى التمويل الإضافي. ومن الناحية المثالية، ستكون الالتزامات ذكية: محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق ومحدودة في الزمن. سيكون لدى الوفود دقيقة أو دقيقتين لعرض التزاماتهم، والتي سيتم نشرها أيضًا في البرنامج الرسمي للمؤتمر.

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	القاعة
من 7:15 إلى 8:45	التسجيل	
من 7:30 إلى 8:45	الفعاليات الموازية • التقرير الإقليمي في أفريقيا لمنظمة الصحة العالمية WHO-SSATP	قاعة كرم 1
	• بيانات الإصابات الخطيرة (منظمة الصحة العالمية)	قاعة كرم 2
	• الحلول المتاحة في مجال السلامة الطرقية على مستوى البلدان ذات الدخل المنخفض (الهند)	قاعة كرم 3
	• المجموعة الاستشارية التقنية لمنظمة الصحة العالمية بشأن سلامة سائقي المركبات بمحرك	قاعة كرم 4
	• الخوذات الواقية: الواقع والحلول (منظمة التحالف العالمي غير الحكومية)	
من 09:00 إلى 10:15	الجلسة العامة 4: مشاركة القطاع الخاص المسيرة: توميليو موثوتوان افتتاح الجلسة : يونغ تاي كيم، الأمين العام، المنتدى الدولي للنقل المشاركون في الجلسة • خوان كارلوس مونييز، وزير النقل، تشيلي • هيدياكي تاكايشي، المدير التنفيذي للمهندسين، هوندا موتورز • سارة رودس، نائبة الرئيس، الصحة والسلامة في مكان العمل ، امازون • كريستين سميث، رئيسة السياسة العالمية للسلامة الطرقية، أوبر • ماتياس دي لارمينات، المدير العام، شركة Vivo Energy • بشير بادو، المدير العام، الجامعة المغربية لشركات التأمين وإعادة التأمين • فابريس كامبولايف، المدير العام ، Renault Brand • إدواردو مايورال، مدير السلامة في ALSA للنقل، إسبانيا	قاعة الوزراء

الجلسة العامة 4

عنوان الجلسة: إشراك القطاع الخاص: المساهمة في النقل والتنقل الآمنين

ستوفر هذه الجلسة منصة لمناقشة كيفية تحويل التزامات القطاع الخاص اتجاه السلامة الطرقية إلى نتائج ملموسة وفعالة. من خلال التركيز على التنفيذ العملي، سيتناول النقاش التحديات المتعلقة بتأمين الموارد، وضمان التنسيق الفعال، وإنشاء آليات للمساءلة. وسيتعرف المشاركون على كيفية مساهمة القطاع الخاص، من خلال منتجاته وخدماته واستثماراته، في تحسين البنيات التحتية الطرقية وجعلها أكثر أمانًا. كما ستتناول الجلسة طرق التغلب على العوائق التي تحد من مشاركة القطاع الخاص وتعزيز التعاون الذي يحول الالتزامات السياسية إلى حلول عملية لتحسين السلامة الطرقية.

وصف الجلسة :

يلعب القطاع الخاص دورًا رئيسيًا في تعزيز السلامة الطرقية، سواء بشكل مباشر من خلال ممارساته التشغيلية أو بشكل غير مباشر عبر استثماراته ومنتجاته وخدماته التي تؤثر على أنظمة النقل والتنقل. ستستكشف هذه الجلسة كيف يمكن للشركات دمج السلامة الطرقية في نماذج أعمالها من خلال تحسين عملياتها وإدارة الصحة والسلامة المهنية وتطوير منتجات مبتكرة تعزيز التنقل الآمن.

ستتناول الجلسة أيضًا تأثير القطاع الخاص على سلاسل التوريد وتطوير التكنولوجيا والمشهد العام للتنقل. كما ستتم مناقشة الدور المباشر للشركات في تحسين السلامة الطرقية عبر إدارة الأساطيل، والمشتريات، والعمليات اللوجيستيكية.

المواضيع الرئيسية :

- دمج السلامة الطرقية في عمليات القطاع الخاص: كيف يمكن للشركات إدراج السلامة على الطرق في وظائفها الأساسية، بما في ذلك إدارة الأسطول والخدمات اللوجستية وممارسات الشراء، لخلق بيئة نقل أكثر أمانًا؟

- الابتكار في مجال السلامة الطرقية: دور القطاع الخاص في تطوير المنتجات والخدمات التي تعمل على تحسين السلامة على الطرق، مثل المركبات ذاتية القيادة وأنظمة النقل الذكية وحلول التنقل المتصلة.

- استثمارات القطاع الخاص في النقل الآمن: أهمية الاستثمارات الخاصة في التكنولوجيات والبنيات التحتية الطرقية والمنتجات التي تعزز السلامة على الطرق. كيف يمكن للشركات أن توازن بين أهدافها المالية والفوائد طويلة المدى لأنظمة النقل الأكثر أمانًا؟

- خلق منظومة أمان متكاملة: أهمية بناء نظام بيئي يضم الجهات التنظيمية والحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتعزيز السلامة على الطرق. ويشمل ذلك وضع المعايير وتبادل المعرفة والتعاون بين القطاعات.

- تعزيز ثقافة السلامة الطرقية: تأثير قيادة القطاع الخاص على تعزيز ثقافة السلامة داخل الصناعات. كيف يمكن للشركات التأثير على المعايير المجتمعية المتعلقة بالسلامة على الطرق من خلال ممارساتها ومنتجاتها؟

- النجاعة حول الأداء في السلامة الطرقية: دورالشفافية في مجال السلامة الطرقية، وكيف يمكن للشركات تتبع أدائها في هذا المجال السلامة وقياسه والإبلاغ عنه، وأهمية ذلك في وضع معايير صناعية وتحسين السلامة الطرقية على مستوى القطاعات.

الأسئلة المقترحة :

- ما هي الأمثلة الملموسة للشركات التي أدمجت السلامة على الطرق في ممارساتها التشغيلية، مثل إدارة الأساطيل والمشتريات والخدمات اللوجيستيكية؟ كيف أدت هذه الممارسات إلى تحسينات قابلة للقياس في مجال السلامة الطرقية ؟ كيف يمكن أن يساهم الابتكار في القطاع الخاص في تحسين السلامة الطرقية؟

- كيف يمكن للابتكارات على مستوى القطاع الخاص ـ وخاصة في مجال المركبات ذاتية القيادة وأنظمة النقل الذكية ـ أن تعمل على تحسين السلامة على الطرق؟ ما هو الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تطوير ونشر هذه الابتكارات على نطاق واسع؟

- ما هي أنواع الاستثمارات التي ينبغي للقطاع الخاص أن يعطيها الأولوية لتحسين السلامة على الطرق

والتنقل؟ كيف يمكن للشركات مواءمة أهدافها المالية مع الفوائد طويلة المدى لأنظمة النقل الأكثر أمانًا؟ كيف يمكن للشركات التأثير على المستخدمين والمستهلكين والمجتمع بصفة عامة لتعزيز ثقافة السلامة الطرقية؟

- يعد التعاون بين القطاعات أمرًا ضروريًا لتحسين السلامة على الطرق. كيف يمكن للقطاع الخاص العمل مع الحكومات والجهات التنظيمية لإنشاء نظام بيئي أكثر فعالية للسلامة على الطرق؟ هل يمكنك مشاركة أي أمثلة ناجحة لهذه الشراكات؟
- كيف يمكن للشركات الخاصة أن تكون مثالًا يحتذى به وأن تعزز السلامة على الطرق كجزء من ثقافة السلامة الطرقية؟ ما هي الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها للتأثير على مستخدميهم ومستهلكيهم لحثهم على إعطاء الأولوية للسلامة على الطرق؟
- كيف يمكن لشركات القطاع الخاص مراقبة أدائها في مجال السلامة على الطرق والإبلاغ عنه بشكل فعال؟ ما هي فوائد التقارير الشفافة وكيف يمكن تحسين معايير الصناعة والأمن العام؟

يونج تاي كيم، الأمين العام لمنتدى النقل الدولي

تم انتخابه من قبل وزراء النقل في الدول الأعضاء في الـITF في عام 2017، وتم تأكيده لولاية ثانية مدتها خمس سنوات في عام 2022. وتحت قيادة الأمين العام كيم، نما عدد الدول الأعضاء في الـ ITF من 59 إلى 69 دولة وأصبح منظمة عالمية حقيقية، موجودة في خمس قارات. لقد عزز دور الـITF كجهة تجمع لصانعي سياسات النقل ومنصة عالمية للحوار من أجل نقل أفضل، بما في ذلك إقامة حوارات نقل إقليمية رفيعة المستوى لآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا، والتي تكمل قمة الـITF، الحدث الأول لسياسة النقل في العالم وأكبر تجمع لوزراء النقل.

قبل أن يصبح أمينًا عامًا للـITF، تميز السيد كيم في الخدمة العامة في وطنه كوريا، كمدير عام لوزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل (MOLIT). بصفته نائب المدير العام منذ عام 2015، كان مسؤولًا عن تنسيق سياسات النقل المختلفة، بما في ذلك المركبات ذاتية القيادة، والحد من غازات الاحتباس الحراري، والنقل الحضري، وأنظمة النقل الذكية والسلامة على الطرق، من بين أمور أخرى.

خوان كارلوس مونيوز، وزير النقل في تشيلي

هو مؤلف كتاب النقل السريع بالحافلات وإعادة هيكلة النقل العام (2016) ونشر العديد من المقالات في المجلات الوطنية والدولية حول قضايا التنقل والنقل. وباعتباره مستشارًا وعضوًا في مجلس إدارة الشركات العامة، فقد شارك أيضًا في إنشاء مبادرات ذات تأثير كبير على أنظمة النقل، مثل الخدمات السريعة للمترو أو باب المنصة في محطة توبالابا أو التحسينات التشغيلية لنظام حافلات سانتياغو.

هو معروف كخبير دولي وهو الأمريكي اللاتيني الوحيد الذي يعمل في المجلس العلمي لـ ISTTT وCASPT، والذي تم تعيينه رئيسًا له. وقد حصل على العديد من الجوائز لجودة التدريس والبحث والابتكار.

هيدياكي تاكايشي، مهندس تنفيذي، هوندا موتور

يشغل حاليًا منصب نائب الرئيس المساعد لقسم تخطيط السلامة، وحدة التخطيط المؤسسي، العمليات الإستراتيجية المؤسسية لشركة هوندا موتور المحدودة. وفي الوقت نفسه، رئيس منطقة أبحاث السلامة والعوامل البشرية في شركة هوندا للبحث والتطوير المحدودة، مركز التميز للأبحاث المبتكرة. في منصبه الحالي، يتولى هيدياكي تاكايشي مسؤولية استراتيجية السلامة العالمية لشركة هوندا لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بحلول عام 2050، والذي تم الإعلان عنه في عام 2021.

سارة رودس، نائبة الرئيس لشؤون الصحة والسلامة العالمية في مقر العمل، أمازون

سارة رودس هي مديرة شركة أمازون إير وطيار مقاتل سابق من طراز F/A-18 في البحرية الأمريكية.

نشأت السيدة رودس في مونتانا، وقد استوحت إلهامها من الطيران بعد حضورها عرضًا جويًا في سن السابعة. واصلت تعليمها في الأكاديمية البحرية للولايات المتحدة، حيث حصلت على شهادة في الهندسة الميكانيكية. وبعد تخرجها، عملت في الخدمة الفعلية لمدة 12 عامًا. بدأت السيدة رودس العمل في أمازون في عام 2011 كمديرة للعمليات. أصبحت فيما بعد مديرًا أول للعمليات، ومديرًا عامًا، ومديرًا إقليميًا للعمليات، ومديرًا لعمليات الطيران. خلال فترة وجودها في أمازون، سافرت سارة من كنتاكي إلى تكساس والمملكة المتحدة وسياتل، حيث تقيم حاليًا.

كريستين سميث، رئيسة السياسة العالمية للسلامة على الطرق في أوبر

كريستين سميث هي رئيسة سياسة السلامة على الطرق العالمية في أوبر. وهي تقود جهود الشركة لمنع القيادة تحت تأثير الكحول والتي تثبت دور أوبر المباشر في الحد من الحوادث وإنقاذ الأرواح.

خلال فترة عملها في أوبر، قامت كريستين بدمج نهج النظام الآمن في الجهود العالمية للسلامة على الطرق، ودعمت مبادرات Vision Zero، وأعطت الأولوية لسلامة مستخدمي الطرق المعرضين للخطر. من خلال عملياتها في 70 دولة، تؤثر قيادة كريستين على السلامة على الطرق حول العالم.

من ذوي الخبرة في سياسة النقل عبر القطاعات العامة والخاصة وغير الربحية، تقدم كريستين منظورًا متعدد الأوجه لعملها وتدرك أن حل الأزمة على طرقاتنا يتطلب تحالفًا واسعًا من أصحاب المصلحة.

إن التزامه العميق بالسلامة على الطرق متجذر بعمق في المأساة الشخصية، مع مقتل والده على يد سائق مخمور في عام 2015. وهذه التجربة لا تغذي تفانيه الشخصي فحسب، بل تشكل أيضًا مهمته المهنية لإنهاء القيادة تحت تأثير الكحول والحفاظ على سلامة جميع مستخدمي الطريق.

بشير بادو، المدير العام لشركة ضمانات النقل

تم تعيين البشير بادو، نائب رئيس الجامعة المغربية للتأمين، نائبا لرئيس الفيدرالية العالمية لجمعيات التأمين (GFIA).

انضم بشير بادو إلى GFIA في عام 2016 كعضو اللجنة التنفيذية.

فابريس كامبوليف، المدير العام لعلامة رينو التجارية

انضم إلى مجموعة رونو عام 1992 وشغل مناصب مختلفة في المبيعات والتسويق الدولي لمدة عشرين عامًا في إسبانيا وسويسرا وفرنسا وألمانيا ورومانيا.

واستمرت مسيرته الدولية في عام 2011 بتعيينه مديرًا للمبيعات والتسويق لمنطقة أوراسيا ورينو روسيا. وفي عام 2015، تم تعيينه مديرًا عامًا لشركة رينو دو برازيل.

وفي عام 2017، تمت ترقيته إلى مدير العمليات لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ. وفي عام 2021، أصبح مديرًا للمبيعات والعمليات لعلامة رينو التجارية، حيث كان مسؤولاً عن نشر استراتيجية رينو في جميع الأسواق وتحويل نموذج أعمال العلامة التجارية. في مايو 2022، تم تعيين فابريس كامبوليف مديرًا تنفيذيًا للعمليات لعلامة رينو التجارية.

إدواردو مايورال، مدير السلامة، شركة ALSA Transport، إسبانيا

قام إدواردو مايورال بتطوير حياته المهنية في مجالات مختلفة من خدمة العملاء والجودة والبيئة والوقاية والصحة والسلامة في الشركات الكبيرة والبيئات المتعددة الجنسيات. وفي شركة ALSA (جزء من شركة MOBICO متعددة الجنسيات)، قاد أقسام خدمة العملاء والبيئة والجودة.

وهو يقود حاليًا قسم السلامة والجودة في أنشطة ALSA في إسبانيا والمغرب وسويسرا والبرتغال.

من 10:15إلى 11:30	**الجلسة العامة 5: لجنة العمداء** مسيرة الجلسة: ميليندا كرين **افتتاح الجلسة** : آن ثو دوونغ، مدير مركز المدن العالمية • **المشاركون :** • فاطمة الزهراء المنصوري، عمدة مدينة مراكش • يدانيس رودريجيز، المفوض لشؤون النقل، مدينة نيويورك • آن هيدالغو، عمدة مدينة باريس • سمية النيادي، رئيسة فريق السلامة المرورية، مركز النقل المتكامل، أبوظبي • بلانكا لوبيز، نائبة عمدة غواياكيل • ساول بيلينغسلي، المدير التنفيذي لمؤسسة FIA	**قاعة الوزراء**

عنوان الجلسة: دور العمداء في تحسين السلامة الطرقية: بناء تنقل حضري أكثر أمانًا واستدامة

ستوفر هذه الجلسة فرصة للاستماع مباشرةً إلى رؤساء المجالس الحضرية حيث سيقتسمون تجاربهم الميدانية واستراتيجياتهم في دمج السلامة الطرقية ضمن التخطيط الحضري. وستسلط الضوء على الدور المحوري للقيادة المحلية في تشكيل مدن أكثر أمانًا واستدامة من خلال استعراض الحلول المبتكرة والتحديات التي تواجهها المجالس المحلية. كما ستناقش الجلسة كيفية استغلال رؤساء المجالس الحضرية للاختصاصاتهم من أجل تغييرالسياسية المحلية، وتعزيز مشاركة وانخراط المواطنين في هذا الورش المجتمعي، والقيام بتحسينات على مستوى البنيات التحتية تسهم في تعزيز السلامة الطرقية للجميع.

وصف الجلسة :

إن رؤساء المجالس الحضرية يحضون بدور مهم في نشاء بيئات حضرية أكثر أمانًا، خاصةً في المدن التي تشهد عدد كبير من الوفيات الناجمة عن حوادث السير. وذلك باعتبارهم صناع قرار رئيسيين، فإنهم يؤثرون على التخطيط الحضري، والبنية التحتية للنقل، والقوانين التنظيمية التي تؤثر بشكل مباشر على السلامة الطرقية. ستستكشف هذه الجلسة كيف يمكن لرؤساء المجالس الحضرية قيادة الجهود لتعزيز السلامة الطرقية على المستوى المحلي، من خلال التركيز على تطوير المدن، والتنقل المستدام، والتعاون بين القطاعات المختلفة.

تمثل السياسات المحلية عاملاً رئيسيًا في تحسين نتائج السلامة الطرقية، بدءًا من تصميم شوارع أكثر أمانًا وصولاً إلى الاستثمار في النقل العام والبنية التحتية للستعمال الدراجات. رؤساء المجالس الحضرية يتمتعون يتمتعون بالصلاحيات اللازمة للتمكن من دمج السلامة الطرقية في خطط التنمية الحضرية، ولربط هذا الموضوع بمبادرات تدبير حركة السير والجولان، وتحسين جودة الهواء، وتعزيز التنقل المستدام.

كما ستناقش الجلسة التحديات المرتبطة بالنمو الحضري السريع، وضرورة التوفيق بينه وبين الحاجة إلى ضمان سلامة الطرق لجميع مستعملي الطريق. وستتناول أيضًا دور المدبرين والفاعلين على المستوى المحلي في تحقيق الأهداف العالمية للسلامة الطرقية.

وأخيرًا، ستبرز الجلسة أهمية التعاون بين رؤساء المجالس الحضرية والحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لإنشاء محيط حضري أكثر أمانًا.

- **المواضيع الرئيسية :**
- التخطيط الحضري وتصميم الشوارع من أجل بيئة طرقية أكثر أمانًا: كيف يمكن لسياسات التخطيط الحضري وتصميم الشوارع أن تساهم بشكل مباشر في الحد من حوادث المرور والوفيات على الطرق.
- تعزيز الاستثمارات في النقل العام لتحسين السلامة الطرقية: دراسة كيف يمكن للاستثمارات في أنظمة النقل العام والبنية التحتية الخاصة بالدراجات وحلول التنقل البديلة أن تحسن السلامة على الطرق.
- دمج السلامة الطرقية في سياسات التنمية الحضرية: أهمية اتباع نهج شامل للتنمية الحضرية يشمل السلامة على الطرق كعنصر أساسي في استراتيجيات الصحة والتنقل والاستدامة.
- التعاون مع الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية لتعزيز السلامة الطرقية: كيف يمكن لرؤساء المجالس الحضرية العمل مع الحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والمنظمات الدولية لتعزيز مبادرات السلامة الطرقية على المستوى المحلي.
- الأسئلة المقترحة :
- كيف يمكن للمدن دمج السلامة الطرقية في خطط التنمية الحضرية، وما هو دور رؤساء المجالس الحضرية في إعطاء الأولوية لهذه الجهود؟
- ما هي السياسات أو الاستراتيجيات التي نفذتموها في مدينتكم وأثبتت فعاليتها في تحسين السلامة الطرقية؟
- كيف يمكن لرؤساء المجالس الحضرية ضمان الاستثمارات في النقل العام والبنية التحتية الخاصة بالدراجات التي من شأنها أن تعزز السلامة الطرقية؟
- ما هي أكبر التحديات في تحقيق التوازن بين النمو الحضري السريع والحاجة إلى طرق أكثر أمانًا، وكيف يمكن لرؤساء البلديات التعامل مع هذه التحديات؟
- ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه مدبرو الشأن المحلي في المساهمة في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في خفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2030؟
- كيف يمكن لرؤساء المجالس الحضرية التعاون مع الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية لتعزيز السلامة الطرقية على المستوى المحلي؟

آنه - ثو دوونغ، مديرة Global Cities Hub

قبل انضمامها إلى Global Cities Hub ، عملت آنه ثو ثو لمدة 15 عاماً في وزارة الخارجية السويسرية الاتحادية، حيث ساهمت في المشاركة المتعددة الأطراف لسويسرا مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى.

وهي تتمتع بخبرة دبلوماسية واسعة متعددة الأطراف ومهارات تفاوضية قوية في مجال حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. خلال فترة عملها في وزارة الخارجية السويسرية، انتدبت للعمل في مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ورئاسة مجلس حقوق الإنسان.

آنه ثو حاصلة على ماجستير تنفيذي في القانون الدولي في النزاعات المسلحة من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وماجستير في العلاقات الدولية من معهد الدراسات الدولية العليا وماجستير في السياسة والعلاقات الدولية من جامعة نيو ساوث ويلز بأستراليا.

فاطمة الزهراء المنصوري، عمدة مدينة مراكش، المغرب

تلقت تعليمها في المدارس الفرنسية في مراكش. درست القانون في فرنسا، وتأثرت بوالدها منذ صغرها، حيث كانت تشاهد مرافعاته في المحاكم.

بدأت المنصوري حياتها المهنية كمحامية، حيث أسست شركة محاماة متخصصة في المعاملات التجارية والعقارية.

عملت كمستشارة بلدية لحزب الأصالة والمعاصرة .

يدانيس رودريغيز، مفوض النقل، مدينة نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية

تم تعيين يادانيس رودريغيز مفوضاً لوزارة النقل في ديسمبر 2021 من قبل العمدة إريك آدامز - وبدأ العمل في هذا المنصب في 1 يناير 2022. كمفوض لوزارة النقل في مدينة نيويورك، يشرف رودريغيز على أكثر من 5,500 موظف، وميزانية تشغيل سنوية تبلغ 1.4 مليار دولار، وميزانية لمدة 10 سنوات تبلغ 33 مليار دولار. رودريغيز هو أول شخص من أصول لاتينية وثاني شخص من الأقليات العرقية يشغل هذا المنصب.

خلال توليه هذا المنصب، أعرب المفوض رودريغيز عن تطلعه إلى أن يعمل مع موظفي إدارة النقل في مدينة نيويورك لجعل مدينة نيويورك أكثر المدن التي يمكن المشي فيها واستعمال الدراجات الهوائية، وهي الرؤية التي توجه قيادته. كما يعمل على الجمع بين الحكومة والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية لتحويل هذه الرؤية إلى حقيقة واقعة.

آن هيدالغو، عمدة باريس، فرنسا

تشغل آن هيدالغو منصب عمدة باريس منذ عام 2014 - وهي أول امرأة تتولى هذا المنصب. أعيد انتخابها في عام 2020 لولاية ثانية حتى عام 2026. خلال الفترة التي تولت فيها منصب العمدة، وضعت سياساتها باريس في طليعة المدن التي تكافح آثار التحول المناخي في المناطق الحضرية.

وتشمل هذه السياسات إحداث مئات الأميال من ممرات الدراجات الهوائية، وتحويل ضفة نهر السين، التي أصبحت الآن مخصصة حصريًا للراجليت وراكبي الدراجات، وحظر حركة المرور في مناطق معينة من العاصمة أيام الأحد والعطلات (باريس تتنفس)؛ وجعل نهر السين آمنًا للسباحة والاستحمام مرة أخرى بحلول عام 2025؛ ودمج مفاهيم مدينة الـ 15 دقيقة في التخطيط الحضري؛ وتوسيع المناطق الخضراء في باريس من خلال غرس 170,000 شجرة بحلول نهاية عام 2026؛ واقتراحها بإعادة تهيئة الشانزليزيه من خلال إنشاء العديد من الحدائق على طول الجادة الشهيرة.

وخلال فترة ولايتها الأولى، نظمت باريس دورة الألعاب الأولمبية والبارالمبية لعام 2024، مما ساعد باريس على تسريع وتيرة تحولها البيئي بشكل أكبر. وتقديراً لقيادتها الاستثنائية في مجال المناخ، حصلت باريس على جائزة العمل المناخي من الأمم المتحدة خلال مؤتمر الأطراف السادس والعشرين.

سـمية النيـادي، مديـرة السـلامة المروريـة، مركـز النقـل المتكامـل، أبوظبـي، الإمـارات العربيـة المتحـدة

سـمية هـي مديـرة السـلامة فـي مركـز النقـل المتكامـل فـي أبوظبـي، تتمتـع بخبـرة تزيـد عـن 10 سـنوات فـي قيـادة مبـادرات السـلامة على الطـرق، وتقـود حاليـاً عمليـة تطويـر اسـتراتيجية الرؤيـة الصفريـة فـي أبوظبـي.

عملـت سـابقاً مـع البلديـات وشـاركت في تدقيـق السـلامة على الطـرق لعشـرات المخططـات. وهـي عضـو في اللجنـة الفنيـة للسـلامة المروريـة فـي إمـارة أبوظبـي ورئيسـة فريـق التوعيـة والتدريـب والتحسـيس المـروري. وهـي أيضـاً عضـو مشـارك فـي مجلـس المـرور الاتحـادي.

حصلـت على درجـة الماجسـتير فـي الإدارة الهندسـية ودرجـة البكالوريـوس فـي الهندسـة المدنيـة مـن جامعـة الإمـارات العربيـة المتحـدة. وتحضـر حاليـاً للحصـول على درجـة الدكتوراه في إدارة الأعمـال فـي "النظـام الآمـن" مـن جامعـة أنجليـا روسـكين فـي المملكـة المتحـدة.

بلانكا لوبيز، نائبة رئيس بلدية غواياكيل، الإكوادور

بـدأت نشـاطها السياسـي منـذ سـن الرابعـة عشـرة مـن عمـره، حيـث ناضلـت فـي حركـة الثـورة المدنيـة، الائحـة 5، التـي كانـت تُعـرف سـابقًا باسـم حركـة التحالـف مـن أجـل السـلام في القائمـة 35. ومنـذ ذلـك الحيـن شـغلت مناصـب فـي المجموعـات الشـبابية للحركـة على المسـتوى المحلـي والإقليمـي والوطنـي.

وخـلال عامـي 2018 و2019، شـغلت مناصـب على المسـتوى المحلـي والإقليمـي فـي المسـاحات الشـبابية للحركـة، حيـث عُيّنـت منسـقة للشـباب فـي المنطقـة 4 فـي غوايـاس.21

سول بيلينغسلي، المدير التنفيذي للاتحاد الدولي للسيارات

يشـغل منصـب عضـو مجلـس أمنـاء البرنامـج الدولـي لتقييـم الطـرق (iRAP)، وهـي مؤسسـة غيـر ربحيـة بريطانيـة تدعـو إلـى تصميـم طـرق أكثـر أمانـاً فـي جميـع أنحـاء العالـم. وقـد عمـل فـي مجالـس إدارة منظمـات مـن بينهـا المرفـق العالمـي للسـلامة على الطـرق التابـع للبنـك الدولـي، واللجنـة التوجيهيـة لصنـدوق الأمـم المتحـدة للسـلامة على الطـرق، والشـراكة العالميـة للسـلامة على الطـرق، ومنظمـة أطفـال آمنـون فـي جميـع أنحـاء العالـم، ومؤسسـة السـلامة على الطـرق فـي المملكـة المتحـدة. أسّـس شـاول مبـادرة صحـة الطفـل، وهـي شـراكة غيـر رسـمية بيـن وكالات الأمـم المتحـدة والمنظمـات غيـر الحكوميـة والمؤسسـات التـي تعمـل على رفـع حقـوق الأطفـال والشـباب على جـدول أعمـال النقـل والتخطيـط الحضـري العالمـي. وبصفتـه نائبـاً لمديـر الاتحـاد الدولـي للسـيارات، شـارك فـي تطويـر وتنسـيق حملـة "اجعلـوا الطـرق آمنـة"، التـي قـادت الدعـوات الأولـى لعقـد الأمـم المتحـدة للعمـل مـن أجـل السـلامة على الطـرق.

قبل انضمامه إلى مؤسسة الاتحاد الدولي للسيارات عند إطلاقها في عام 2002، عمل ساول مديراً للسياسات في مكتب الاتحاد في بروكسل، ومدير حملات في مركز الأنشطة الإقليمية للنقل على الطرق، وبدأ حياته المهنية كمساعد سياسي لأعضاء البرلمان العمالي. وهو خريج جامعتي نيوكاسل وكارديف.

من 11:30إلى 12:00	استراحة شاي	
من 12:00 إلى 13:30	• الجلسات الموازية (المجموعة 2) : • تعبئة الشركات: إطار تقييم السلامة على الطرق لتتبع تنزيل الإجراءات وإعداد التقارير	قاعة الوزراء
	• بنية تحتية طرقية أكثر أمانا	القاعة الملكية
	• شوارع بالمجال الحضري أكثر أمانًا للتنقل النشط والنقل متعدد الوسائط	قاعة السفراء
	• التغلب على العوائق التي تحول دون ضمان مراقبة طرقية وإدارة السرعة بشكل فعال	فاس 1
	• الالتزامات والمسؤولية: إحداث تغيير حقيقي في السلامة على الطرق	فاس 2

الجلسة 6: تعبئة الشركات: إطار تقييم السلامة على الطرق لتتبع تنزيل الإجراءات وإعداد التقارير

محاور الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الشركات في الحد من حوادث الطرق، وكيفية دمج السلامة الطرقية في الإدارة المؤسسية وسلاسل التوريد. ومن خلال التركيز على التنفيذ العملي، سيعرض المتحدثون الفرص المتاحة لتحفيز الشركات على اتخاذ إجراءات فعالة لتحسين السلامة الطرقية. كما سيتم تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية (WHO) والمنتدى الدولي للنقل (ITF) بالتعاون مع القطاع الصناعي لإنشاء إطار لتقييم الأداء وإعداد التقارير عنه. يهدف هذا الإطار إلى تعزيز أفضل الممارسات وجعل السلامة الطرقية محورًا أساسيًا في الإدارة المؤسسية على مستوى العالم.

وصف الجلسة:

يمثل القطاع الخاص عنصرًا رئيسيًا في تحسين السلامة الطرقية. وفقًا لمجموعة الخبراء الأكاديميين في المؤتمر الوزاري العالمي الرابع للسلامة الطرقية، ترتبط الأنشطة التجارية بحوالي 400 000 حالة وفاة سنويًا على الطرق، تشمل موظفي الشركات وأطرافًا ثالثة متأثرة بالحوادث. كما أن المنتجات الصناعية تلعب دورًا في جميع الحوادث المميتة تقريبًا، والتي تبلغ حوالي 1.2 مليون حالة وفاة سنويًا في جميع أنحاء العالم.

تُعد حوادث الطرق السبب الرئيسي للإصابات المهنية في الدول المتقدمة، حيث تمثل 38% من إجمالي الوفيات المرتبطة بالعمل في الولايات المتحدة. كما تتسبب الحوادث في اضطرابات تشغيلية كبيرة للشركات، من خلال التأخيرات، والتكاليف المادية، وارتفاع أقساط التأمين. وبالتالي، فإن للشركات مصلحة كبيرة في تقليل تعرض عمالها لحوادث الطرق وتعزيز السلامة في المجتمعات التي تعمل فيها.

تمكنت بعض الشركات الرائدة من تطوير أنظمة إدارة ومشتريات فعالة للغاية، مما أدى إلى الحد بشكل كبير من الحوادث في عملياتها، بغض النظر عن البيئة التنظيمية وجودة البنية التحتية للطرق. لا تقتصر هذه الجهود على الشركات نفسها، بل تمتد إلى الموردين وشركاء التوزيع، مع استثمار الشركات في تحسين سلامة الموظفين خلال تنقلاتهم اليومية. علاوة على ذلك، بدأت بعض القطاعات في تنظيم نفسها لتبادل أفضل الممارسات والشهادات الخاصة بإدارة السلامة الطرقية. ومع ذلك، لا تزال هناك تفاوتات كبيرة في مستوى الوعي والأداء، وهناك إمكانات كبيرة لنشر أفضل الممارسات وضمان إعطاء الأولوية للسلامة الطرقية على جميع المستويات الإدارية.
سيركز المتحدثون على الدور المباشر الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في تحسين السلامة الطرقية من خلال:

- الإدارة المؤسسية
- إدارة أسطول المركبات
- ممارسات التوريد والمشتريات
- العلاقات اللوجستية وسلاسل التوريد

وسيتم استكشاف كيفية قياس الأداء وإعداد التقارير عنه لتعزيز أفضل الممارسات وتحفيز الشركات على تبني معايير أعلى في السلامة الطرقية. كما ستتم مناقشة دور التمويل والاستثمار العادل كأداة قوية لدفع تحسينات السلامة الطرقية. فالشركات التي تحقق مستويات تقييم عالية في السلامة الطرقية ستتمتع بموقع متميز لدى المستثمرين وشركات التأمين، مما يعكس انخفاض مستوى المخاطر وتحقيق أهداف اجتماعية مهمة، مثل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المتعلقة بالسلامة الطرقية. ومن المتوقع أن تأخذ أنظمة تقييم المستثمرين والأسواق المالية نتائج تقييم السلامة الطرقية للشركات في الاعتبار، كما يمكن دمج إرشادات التمويل الاجتماعي في إطار منظمة الصحة العالمية والمنتدى الدولي للنقل.
المحاور الرئيسية:

- أنظمة الإدارة المؤسسية: كيف تضمن الشركات جودة وفعالية أنظمة إدارتها وقراراتها؟ وما هي الأنظمة الأكثر ارتباطا بالأداء في السلامة الطرقية؟
- تأثير التقارير المناخية: هل يمكن أن يكون نموذج التقارير الخاصة بانبعاثات الغازات الدفيئة مفيدًا كنموذج لتقييم ومتابعة السلامة الطرقية؟
- السلامة والصحة المهنية: ما هي اللوائح الحالية ونظم إعداد التقارير المعمول بها؟ ومن يشملها نطاق التطبيق؟
- سياسات المشتريات: إلى أي مدى يمكن للشركات التأثير على نتائج السلامة الطرقية من خلال سياسات المشتريات؟
- الموردون والموزعون: ما هو النطاق الفعلي لتأثير الشركات على السلامة الطرقية خارج عملياتها المباشرة؟ وما هي الأدوات التي يمكن استخدامها؟
- المنتجات: هل يمكن لإطار التقييم أن يحفز الابتكار والتحسينات التي تتجاوز معايير سلامة المنتجات الحالية؟
- متابعة تقييم أداء السلامة الطرقية: ما هي المؤشرات الأساسية للأداء التي ينبغي اعتمادها في إطار التقييم؟
- دور التمويل: هل يحتاج القطاع المالي إلى إرشادات واضحة لأخذ أداء السلامة الطرقية في الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار؟

تشكل هذه الجلسة فرصة مهمة للشركات لفهم كيفية الاستفادة من معايير السلامة الطرقية في تحسين أدائها وتقليل التكاليف التشغيلية، مع تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية طويلة الأمد.

قائمة المتحدثين

المنسق: دان تشين، The 2030 Advisors LLC

المنسق: دان تشين، The 2030 Advisors LLC

خوان كارلوس مونوث، وزير النقل، تشيلي

ميواكو إيكيدا-أوكي، مهندسة رئيسية مساعدة، شركة هوندا موتور

بيتر كرونبرغ، مدير الشؤون الحكومية، أوتوليف

نيكولاس بيلتييه، المدير العالمي للنقل، البنك الدولي

سوزان هيب، المديرة التنفيذية، شبكة أصحاب العمل من أجل السلامة الطرقية NETS

عمران باري، نائب رئيس التجارة والسلامة البيئية، توتال إنرجي

الجلسة 7: بنية تحتية آمنة لإنقاذ الأرواح

مخطط الجلسة:

تعد البنية التحتية الآمنة والمستدامة للطريق عنصرًا أساسيًا في تقليل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور، خاصة للمستخدمين الضعفاء للطريق. ستتناول هذه الجلسة كيفية دمج تدابير السلامة بشكل فعال في تصميم وتشغيل الطرق، بما في ذلك افتحاص السلامة على الطرق وإدارة السرعة، لضمان التنقل الأكثر أمانًا. كما ستسلط الجلسة الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية لتنفيذ معايير السلامة وتأمين التوافق السياسي والتمويل لجعل سلامة الطرق أولوية على جميع مستويات اتخاذ القرار.

سيناقش القادة التحديات والفرص في إنشاء وصيانة بنية تحتية آمنة للطريق، مع التركيز على الممارسات الجيدة القابلة للتوسيع، القيود المالية، ودور الدعم الدولي في تعزيز القدرات المؤسسية.

وصف الجلسة:

تعد البنية التحتية الآمنة للطريق ركيزة أساسية في الجهود العالمية لتقليل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق، وخاصة بين المستخدمين من الفئات الهشة مثل الراجلون ومستعملو الدراجات الهوائية والنارية. تؤكد خطة الأمم المتحدة العالمية لعقد العمل من أجل سلامة الطرق على ضرورة دمج سلامة الطرق في تخطيط وتصميم وتشغيل بنية النقل التحتية. يمكن أن يمنع هذا النهج الحوادث ويحمي المجتمعات، مما يجعل سلامة الطرق عنصرًا أساسيًا في أنظمة التنقل المستدامة والشاملة

سوف تركز هذه الجلسة على كيفية تحسين تصميم وتشغيل وصيانة البنية التحتية للطرق لإنقاذ الأرواح، وتقليل الإصابات، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة مثل تغير المناخ. من خلال المناقشات حول تدقيق سلامة الطرق، وإدارة السرعة، والاستثمار الفعّال، حيث سيتناول المتحدثون حلولاً قابلة للتنفيذ للبلدان في مراحل تطوير مختلفة، بما في ذلك تلك ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

بالإضافة إلى الجوانب الفنية لتصميم الطرق والسلامة، ستبرز الجلسة أهمية بناء القدرات المؤسسية لدعم تطوير وتنفيذ معايير السلامة المستمرة. التدريب الكافي، والحوكمة، وتبادل المعرفة هي عناصر حاسمة لضمان تكامل تدابير السلامة على الطرق بنجاح في مشاريع البنية التحتية الجديدة والقائمة. إلى جانب بناء القدرات، من الضروري معالجة التوافق السياسي والمالي المطلوب لإعطاء الأولوية لسلامة الطرق في الأجندات الوطنية، مما يضمن الاستثمار طويل الأجل والالتزام عبر القطاعات كما تهدف هذه الجلسة إلى عرض أمثلة عملية، وتسليط الضوء على الحواجز، واقتراح حلول يمكن أن تعزز استثمارات البنية التحتية للطرق مع تعزيز التنقل الأكثر أمانًا واستدامة لجميع مستخدمي الطرق.

- **المواضيع الرئيسية**
- دمج السلامة في البنية التحتية: كيفية تضمين تدقيق سلامة الطرق، وتقييمات المخاطر، وتدابير السلامة في تخطيط وتنفيذ البنية التحتية.
- بناء القدرات المؤسسية: تعزيز قدرات الحكومات المحلية والوطنية لتنفيذ استراتيجيات سلامة الطرق.
- التغلب على التحديات: معالجة الحواجز التي تحول دون دمج السلامة في مشاريع البنية التحتية، بما في ذلك القيود المالية والمقاومة السياسية.
- التوافق المالي والسياسي: كيفية تأمين الدعم المالي والسياسي اللازم لإعطاء الأولوية للاستثمارات في سلامة الطرق.
- الاستفادة من الدعم الدولي: دور البنوك الإنمائية متعددة الأطراف والشركاء الدوليين في دعم مشاريع البنية التحتية لسلامة الطرق، خاصة في البلدان ذات الموارد المحدودة.
- التكنولوجيا في البنية التحتية: استكشاف دور التكنولوجيا في تعزيز تدابير السلامة وضمان تنفيذها بشكل فعال.

قائمة المتحدثين

المنسقة: سوزانا زامباتارو، المديرة العامة، الاتحاد الدولي للطرق

إعداد الجلسة: باتريك مالجاك، الأمين العام PIARC

محمد قشار، المدير العام للطرق، المغرب

فرانك تايالي، وزير النقل واللوجستيك، زامبيا

إيمانوئيلا ستوتشي، رئيسة PIARC

ديميتريس ماندالوزيس، رئيس، الاتحاد الدولي للطرق والمدير التنفيذي للطرق السريعة إيجايان

جورج نجاو، الهيئة الوطنية للنقل والسلامة، كينيا

جيمس ليذر، رئيس قسم النقل، قطاع البنية التحتية والطاقة، بنك التنمية الآسيوي

الجلسة 8: شوارع حضرية أكثر أمانًا من أجل التنقل النشط والنقل متعدد الوسائط: سرعات أقل، وأفعال أسرع

مخطط الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة الحاجة الملحة لإحداث شوارع أكثر أمانًا للراجلين ومستعملي الدراجات، خاصة في ظل ارتفاع وفيات حوادث المرور. ستركز الجلسة على كيفية دمج تخطيط المدن لأنظمة النقل متعددة الوسائط لضمان خيارات تنقل أكثر أمانًا، وبسرعات أقل، وأكثر استدامة. سيستعرض المشاركون دور إدارة السرعة، وتحسينات البنية التحتية، والأطر السياسية، مع التركيز على التحديات والفرص الفريدة لمدن أفريقيا. ستسلط الجلسة كذلك الضوء على الخطوات العملية لدمج وسائل النقل النشطة والحلول متعددة الوسائط لدعم بيئات حضرية أكثر أمانًا وتحقيق أهداف سلامة الطرق العالمية وأهداف المناخ.

وصف الجلسة:

تشكل سلامة الراجلين ومستعملي الدراجات في المناطق الحضرية تحديًا كبيرًا، حيث تمثل هذه الفئات الهشة نسبة كبيرة من وفيات حوادث الطرق العالمية. بين عامي 2010 و2021، شكلت وفيات الراجلون 23% من الوفيات العالمية على الطرق، بينما شكلت وفيات مستعملو الدراجات 6%.

أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في هذه الوفيات هو سرعة المركبات، والتي يجب معالجتها من خلال السياسات المستهدفة وتحسينات البنية التحتية. ومع ذلك، فإن إحداث مساحات حضرية أكثر أمانًا يتجاوز مجرد تقليل سرعة المرور، بل يتطلب نهجًا شاملًا يدمج أنظمة النقل متعددة الوسائط، مما يوفر خيارات آمنة للمشي واستعمال الدراجات والنقل العمومي. ومع النمو السريع للمدن، وخاصة في مناطق بعينها مثل إفريقيا، تصبح معالجة هذه التحديات أكثر إلحاحًا.

تعتبر أنظمة التنقل المستدامة والآمنة ضرورية ليس فقط لإنقاذ الأرواح، ولكن أيضًا لتحقيق أهداف أوسع مثل تقليل الانبعاثات، وتعزيز العدالة، وضمان الوصول إلى الوظائف والتعليم والخدمات. في هذا الإطار، ستستعرض الجلسة كيفية تكامل التنقل النشط والنقل متعدد الوسائط بشكل سلس وكيف يمكن أن تلعب دورًا أساسيًا في معالجة هذه القضايا، بينما تتماشى مع أهداف سلامة الطرق العالمية وأهداف تغير المناخ.

سيناقش المتحدثون كذلك كيفية تنفيذ مناطق سرعة المركبات المنخفضة، والبنية التحتية الآمنة للتنقل النشط، وإنشاء شبكات نقل متعددة الوسائط توفر حلول تنقل عادلة ومستدامة. وستكون دراسات الحالة من المدن التي دمجت هذه العناصر بنجاح مصدر إلهام لتوسيع هذه المبادرات عالميًا. كما ستؤكد الجلسة على الحاجة إلى أطر سياسية قوية، والتوافق السياسي، وآليات التمويل لدعم هذه التدابير. كما أن بناء القدرات المؤسسية على المستويين المحلي والوطني أمرًا أساسيًا لضمان أن هذه المبادرات ليست فقط مفاهيمية ولكنها يتم تنفيذها بنجاح، خاصة في مواجهة تحديات التوسع العمراني.

- المواضيع الرئيسية:
- تقليل سرعات المركبات من أجل السلامة: استكشاف كيف أن إدارة السرعة أمر حاسم لتقليل الوفيات بين الراجلين ومستعملي الدراجات، مع التركيز على تصميم الطرق الحضرية وتدابير تقليل السرعة.
- أنظمة النقل متعددة الوسائط: دور حلول النقل متعددة الوسائط، التي تجمع بين المشي واستعمال الدراجات والنقل العمومي، وأهميتها في بناء مدن أكثر أمانًا وأكثر ولوجية.
- دمج البنية التحتية للتنقل النشط: كيفية تنفيذ المدن للبنية التحتية التي تعطي الأولوية للراجلين ومستعملي الدراجات، إلى جانب أنظمة نقل عامة أكثر أمانًا، مما يخلق شبكة تنقل حضري مستدامة ومتكاملة.
- توافق السياسات مع الأهداف العالمية: دور سياسات سلامة الطرق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاقية باريس، مع التركيز بشكل خاص على كيفية دفع هذه الأهداف للتوافق السياسي على المستويين الوطني والمحلي.
- بناء القدرات المؤسسية: الحاجة إلى هياكل حكامة قوية ودعم مؤسسي لضمان التنفيذ الناجح لمشاريع التنقل متعدد الوسائط والإنشاءات الحضارية الآمنة.

- دراسات حالة وأفضل الممارسات: أمثلة ناجحة من المدن التي نفذت حلول النقل متعدد الوسائط وتدابير السلامة للمشاة وراكبي الدراجات، مع التركيز على الدروس المستفادة وكيفية توسيع هذه الجهود.

قائمة المتحدثين

المنسقة: برونوين ثورنتون، الرئيسة التنفيذية، Walk 21

إعداد الجلسة: جيم ووكر، شراكة السفر النشط والصحة (PATH)

غيرتجي هيجيمان، رئيسة سلامة الطرق، وزارة البنية التحتية والمياه، هولندا

محمد مزغاني، الأمين العام للاتحاد الدولي للنقل العام (UITP)

جانين تونيز، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحدة التنقل المستدام

عادل باهي، مدير الاستراتيجية، وزارة النقل واللوجستيك، المغرب

صوفيا سالك دي براون، منسقة العلاقات العامة لسلامة الطرق، مدينة ميونيخ

لوز إنفانت آسبيدو، السكرتيرة التنفيذية للجنة الوطنية للسلامة الطرقية **CONASET**، تشيلي

الجلسة 9: التغلب على العقبات المتعلقة بالمراقبة الطرقية وإدارة السرعة

مخطط الجلسة:

ستستعرض هذه الجلسة الإكراهات الرئيسية لتحقيق مراقبة طرقية فعالة، مع التركيز بشكل خاص على دور إدارة السرعة في تقليل الحوادث الطرقية.

إن تطبيق قوانين سلامة الطرق بشكل فعال، خاصة تلك التي تستهدف القيادة تحت تأثير الكحول، السرعة المفرطة، واستخدام أجهزة السلامة، أمرًا حاسمًا لتحقيق أهداف السلامة الطرقية العالمية في خطة العمل العالمية لعقد العمل لسلامة الطرق 2030-2021. في هذا الإطار، سيشارك المتحدثون أفكارهم حول كيفية التغلب على التحديات المتعلقة بالمراقبة الطرقية وإدارة السرعة، مع استعراض أمثلة ناجحة وتحديد حلول عملية لضمان تنفيذ تدابير سلامة الطرق الفعالة عالميًا.

وصف الجلسة:

تعد المراقبة الطرقية وإدارة السرعة مكونين أساسيين في نهج شامل لسلامة الطرق. يمكن أن تقلل معالجة السلوكيات غير الآمنة مثل السرعة الزائدة، القيادة تحت تأثير الكحول، وعدم استخدام الخوذة الواقية، وأحزمة الأمان، وأجهزة حماية الأطفال بشكل كبير من الحوادث الطرقية. ومع ذلك، على الرغم من أهمية هذه التدابير، لا تزال هناك عقبات متكررة أمام التنفيذ الفعال، بما في ذلك الموارد المحدودة، التحديات السياسية، وعدم إعطاء الأولوية لاستراتيجيات إدارة السرعة.

في هذا الإطار، ستستعرض هذه الجلسة هذه العقبات، مع التركيز على أهم الإجراءات المنصوص عليها في خطة العمل العالمية لعقد العمل لسلامة الطرق 2030-2021، بما في ذلك تحسين المراقبة الطرقية وتنفيذ ممارسات إدارة السرعة. ستعرض المناقشة كذلك دراسات حالة ناجحة، واستراتيجيات لتعزيز المراقبة الطرقية القائمة على الردع، وحلول عملية للتغلب على الحواجز المشتركة. في النهاية، الهدف هو بناء إطار عمل عالمي أكثر فعالية للمراقبة الطرقية يدمج إدارة السرعة كاستراتيجية أساسية لتقليل الحوادث الطرقية.

- المواضيع الرئيسية:
- تجاوز العقبات في تطبيق قوانين السير والجولان من خلال المراقبة الطرقية: معالجة الحواجز التي تحول دون تنفيذ استراتيجيات الحد من السياقة تحت تأثير الكحول، السرعة الزائدة، واستخدام أحزمة الأمان/الخوذ الواقية.
- أهمية إدارة السرعة: كيف يلعب تنظيم السرعة وفرض احترامها دورًا رئيسيًا في تقليل الوفيات والإصابات، مع التركيز على كيفية دمج إدارة السرعة في أطر المراقبة الطرقية.
- خطة العمل العالمية لسلامة الطرق وبعض الفجوات التي تعتريها: مراجعة الإجراءات المتعلقة بالمراقبة الطرقية في خطة العمل العالمية لسلامة الطرق وفهم لماذا يتم تجاهل هذه الإجراءات أو تنفيذها بشكل غير كاف.
- أفضل الممارسات في المراقبة الطرقية وإدارة السرعة: دراسات حالة ناجحة تظهر استراتيجيات الردع الفعالة، مبادرات إدارة السرعة، وممارسات تطبيق القانون التي أدت إلى تقليل الحوادث الطرقية.
- تعزيز المراقبة الطرقية العالمية: كيفية بناء القدرات المؤسسية لتعزيز تطبيق القانون، دمج إدارة السرعة في السياسات الوطنية، وضمان تمويل مستدام لتدابير سلامة الطرق.

قائمة المتحدثين

المنسق: جوناثان باسمور، مدير البرنامج، السلامة الطرقية، العنف، والوقاية من الإصابات، المكتب الإقليمي لأوروبا، منظمة الصحة العالمية

إعداد الجلسة: ديف كليف، الرئيس التنفيذي، الشراكة العالمية للسلامة الطرقية

سيرجاي دياكونو، رئيس ديوان رئيس الوزراء، مولدوفا

لبنى معزوزي، مديرة قطب المراقبة والخبرة في مجال السلامة الطرقية، الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (نارسا)، المغرب

هوي كوانغ فام، نائب المدير العام لإدارة شرطة المرور، فيتنام

كريبون سواندسونغ، نائب المفوض العام للشرطة الملكية التايلاندية، تايلاند

فديريكا ديليدا، نائبة المفوض، الشرطة الحكومية الإيطالية، جمهورية إيطاليا، نائبة رئيسة الشبكة الأوروبية لشرطة الطرق (ROADPOL)

عاطف غريب، الرئيس المدير العام لشركة تطوير (دبي)

الجلسة 10: الالتزام وتحمل المسؤولية: إحداث تغيير حقيقي في مجال السلامة الطرقية

مخطط الجلسة:
ستتناول هذه الجلسة دور مختلف الجهات المعنية، الحكومات والشركات والمجتمع المدني، في تحويل الالتزامات المتعلقة بالسلامة الطرقية إلى إجراءات ملموسة، حيث يلعب تحمل المسؤولية دورًا محوريًا في ضمان أن تؤدي هذه الالتزامات إلى طرق أكثر أمانًا وتقليل عدد الوفيات.
في هذا الإطار، سيناقش المتحدثون آليات تتبع الالتزامات، ودور البيانات والتقارير، وكيفية استخدام الأدوات المالية والتنظيمية لضمان الامتثال. كما سيتم تسليط الضوء على أفضل الممارسات في مجال المساءلة الحكومية والشركات والمجتمع المدني، مع دراسة الفجوات التي يجب معالجتها لضمان تحقيق تقدم مستدام في السلامة الطرقية. كما ستناقش الجلسة أيضا كيفية إدماج السلامة الطرقية في أطر الحكامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتنفيذ السياسات الوطنية.

وصف الجلسة:

يتطلب تحقيق أهداف السلامة الطرقية أكثر من مجرد التزامات، بل يستلزم المساءلة. مع تسجيل حوالي 1.2 مليون وفاة سنويًا بسبب حوادث السير على الطرق عالميًا، هناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فعالة تضمن أن تعهدات الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية تؤدي إلى نتائج ملموسة وقابلة للقياس. ستناقش هذه الجلسة كيفية تتبع وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالسلامة الطرقية، فحيث تتحمل الحكومات مسؤولية تنفيذ السياسات وإنفاذها، يجب على الشركات ضمان السلامة عبر سلاسل التوريد، كما تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا رئيسيًا في المواكبة والمساعدة والمراقبة المستقلة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين وشركات التأمين التأثير على السلامة الطرقية من خلال ربط الحوافز المالية بالأداء في هذا المجال.

على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال هناك فجوات في المساءلة. فبعض الالتزامات تفتقر إلى آليات التنفيذ، بينما تفشل أخرى بسبب ضعف آليات إعداد التقارير أو نقص التمويل. من خلال التركيز على أدوات المساءلة العملية مثل الرقابة التنظيمية، والعقوبات المالية، وإعداد التقارير العلنية، والتدقيق المستقل. ستوفر هذه الجلسة خارطة طريق لتحويل الالتزامات إلى تحسينات مستدامة في السلامة الطرقية.

- المحاور الرئيسية:
- المساءلة الحكومية: كيف يمكن إدراج التزامات السلامة الطرقية في السياسات الوطنية واللوائح التنظيمية؟ وما هي الآليات التي تضمن التنفيذ والشفافية؟
- مسؤولية الشركات: كيف يمكن للشركات قياس وتقييم أدائها في مجال السلامة الطرقية؟ وهل يمكن لأنظمة الحكامة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ومعايير المستثمرين تعزيز المساءلة لدى الشركات؟
- مراقبة المنظمات غير الحكومية والمواكبة: كيف يمكن للمجتمع المدني تتبع التقدم المحرز ومساءلة الحكومات والشركات عن تعهداتها المتعلقة بالسلامة الطرقية؟
- البيانات والتقارير: ما هي المؤشرات الأكثر فاعلية في قياس ومتابعة الالتزامات المتعلقة بالسلامة الطرقية؟ وكيف يمكن استخدام البيانات لتعزيز المساءلة؟
- الحوافز المالية: كيف يمكن للمستثمرين وشركات التأمين والبنوك التنموية التأكد من أن السلامة الطرقية عنصر أساسي في قراراتهم المالية؟
- سلسلة التوريد والمشتريات: كيف يمكن للشركات توسيع نطاق المساءلة ليشمل الموردين والمقاولين وليس فقط عملياتها المباشرة؟
- الأطر العالمية: كيف تساهم المبادرات الدولية، مثل الأهداف العالمية للسلامة الطرقية التي وضعتها الأمم المتحدة، في تعزيز المساءلة على جميع المستويات؟

قائمة المتحدثين

المنسقة: لوتي برونـدوم، المديرة التنفيذية، التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية من أجل السلامة الطرقية

إعداد الجلسة: جاغنور جاغنور، معهد جورج للصحة الدولية

كيلي لارسون، مديرة الصحة العامة، بلومبرغ فيلانثروبيز

برايت أويوايا، ASIRT كينيا

وِريتو بهاتي، Swatantra Abihyan ، نيبال

ثيرنو مامادو باري، المدير العام، الوكالة الوطنية لسلامة الطرقية، غينيا

ماتيا لاندغرين، المبعوث الخاص لإعادة إعمار أوكرانيا، المنتدى الدولي للنقل

نوال المتوكل، وزيرة سابقة للشباب، عضو في اللجنة الأولمبية

سام كلارك، رئيس البرامج، ترانسايد

من 11:45 إلى 13:15	المهرجان السينمائي الدولي للسلامة الطرقية	قاعة كرم 5
من 13:15 إلى 14:15	استراحة غداء.	
من 13:15 إلى 14:15	فعاليات موازية: حفل استقبال لخريجي دورة قيادة السلامة على الطرق في جامعة JHU	Movenpick Hotel
من 13:15 إلى 14:15	فعاليات موازية: مبادرة الأمم المتحدة لتوفير خوذات آمنة وبأسعار منخفضة (UNSG SE)	قاعة كرم 1
من 13:15 إلى 14:15	فعاليات موازية: تقديم أولي للمرصد الإقليمي للسلامة على الطرق في إطار الشراكة الشرقية	قاعة كرم 2
من 14:15 إلى 15:45	الجلسات الموازية (المجموعة 3) :	
	• أهمية التأمين على السيارات وعلاقته بالسلامة على الطرق	قاعة الوزراء
	• فرص تحسين سلامة المركبات في ظل تزايد حركة المرور والتحول التكنولوجي	قاعة السفراء
	• السلامة الطرقية العالمية وفق منظور جديد - تغيير السياسات والأفكار	القاعة الملكية
	• حماية الأطفال أثناء التنقل – تعزيز التنقل الآمن والمستدام للشباب	فاس 1
	• تحقيق حكامة فعالة للسلامة الطرقية: كيف يتم ذلك ومن المسؤول؟	فاس 2

الجلسة 11: سد ضعف تمويل ما بعد الحوادث: أهمية التأمين على المركبات في تعزيز السلامة الطرقية

مخطط الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة الدور الحيوي الذي يلعبه التأمين على المركبات في تعزيز السلامة الطرقية، مع التركيز على إمكانياته في تقليل الوفيات، ومعالجة نقص تمويل ما بعد الحوادث، وتعويض الضحايا. في هذا الإطار، ستسلط الجلسة الضوء على التحديات والنجاحات المرتبطة بتطبيق التأمين الإجباري على المركبات في مختلف الدول، مع إبراز جوانب الوقاية ودوره في توفير الرعاية بعد الحوادث. كما سيتم عرض أفضل الممارسات الدولية واقتراح توصيات لجعل التأمين على المركبات أداة عالمية لتحسين السلامة الطرقية.

وصف الجلسة:
رغم التراجع المسجل في معدلات الوفيات على الطرق عالميًا في السنوات الأخيرة، لا تزال هناك تحديات كبيرة، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يستمر عدد الوفيات في الارتفاع. هذا وتسلط «الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة الطرقية 2021-2030» التي أعدتها منظمة الصحة العالمية الضوء على التأمين الإجباري على المركبات كأداة رئيسية لتحسين السلامة الطرقية، حيث يلعب هذا النوع من التأمين دورًا محوريًا في دعم العديد من عناصر نهج النظام الآمن، بما في ذلك الطرق الآمنة، والمركبات الآمنة، والسرعات الآمنة، والرعاية بعد الحوادث.

ورغم أهميته، لا تزال العديد من الدول لا تفرض التأمين الإجباري على المركبات، أو تعاني من معدلات تطبيق ضعيفة. ويساهم التأمين الإجباري في منع الحوادث من خلال تعزيز سلوكيات القيادة الآمنة، كما يساعد في تعويض الضحايا وعائلاتهم، مما يخفف من الأعباء المالية للعلاج الطبي.

ستناقش هذه الجلسة دور التأمين على المركبات في تحسين السلامة الطرقية وإمكانياته في سد النقص في التمويلات الخاصة بالرعاية ما بعد الحوادث. كما ستتناول البيانات الحالية، وأفضل الممارسات من مختلف البلدان، والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه السياسات، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وستناقش الجلسة أيضًا كيف يمكن للبنوك التنموية متعددة الأطراف والقطاع الخاص دعم هذه المبادرات للحد من الوفيات الناجمة عن حوادث الطرق وتحسين البنية التحتية للسلامة الطرقية.

المحاور الرئيسية:

- دور التأمين الإجباري على المركبات في تحسين نتائج السلامة الطرقية.
- فعالية التأمين على المركبات في تقليل الوفيات وتعزيز الرعاية بعد الحوادث.
- تجارب ناجحة في تطبيق التأمين الإجباري على المركبات في سياقات عالمية مختلفة.
- التحديات التي تواجه البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في فرض التأمين الإجباري والاستفادة منه.
- توصيات حول اعتماد التأمين على المركبات كأداة لتعزيز السلامة الطرقية وضمان الدعم لما بعد الحوادث.

قائمة المتدخلين

المنسق : إدواردو أوغوستو كافيه، مدير برنامج «موفيرنوس سيغو ر و س»

تمهيد الجلسة: ميكيل نادال، رئيس برنامج «موفيرنوس سيغو ر و س »

خـوان كارلـوس بوتـران، مديـر السـلامة الطرقيـة، نـادي فيـا (FIA)، غواتيمـالا

ماريزيـلا بونـس دي ليون فالديس، مستشـارة أولى فـي النقـل، برنامـج النقـل لأفريقيا جنـوب الصحـراء (SSATP)، البنـك الدولي

مـاري بوتاجيسـيو رييـس، مديـرة مؤسسـة » رابطـة مكافحـة العنـف الطرقـي «

«Liga Contra la Violencia Vial»

لمـاط يونـس، مديـر حمايـة المؤمـن لهـم، هيئـة مراقبـة التأمينـات والاحتيـاط الاجتماعـي (ACAPS)

إسـتيبان دييـز روكـس، مستشـار أول للعمليـات، بنـك التنميـة للبلـدان الأمريكيـة (IDB)

لـوز إنفانتـي أسـيڤيدو، الأمينـة التنفيذيـة للجنـة الوطنيـة للسـلامة الطرقيـة (CONASET)، الشـيلي

الجلسة 12: فرص تحسين سلامة المركبات في ظل تزايد حركة المرور والتحول التكنولوجي

محاور الجلسة:

ستناقش هذه الجلسة الوضع الحالي لمستوى سلامة المركبات، مع التركيز على التطورات الحديثة في تقنيات مقاومة الصدمات وأنظمة تفادي الحوادث. وستبحث في الإجراءات الأساسية المطلوبة لإحداث سوق للمركبات الأكثر أمانًا، من خلال الجمع بين الأنظمة التنظيمية والحوافز التسويقية. كما سيتناول المشاركون التحديات المتزايدة المرتبطة بسلامة الدراجات النارية والاستخدام المتزايد للمركبات ثنائية العجلات. إضافة إلى ذلك، ستتناول الجلسة دور إدارة أسطول المركبات العمومية والخاصة في تعزيز السلامة الطرقية، والاستراتيجيات اللازمة لضمان الحفاظ على صلاحية المركبات للسير طوال دورة حياتها.

وصف الجلسة:

خلال العقد الماضي، تم تحقيق تقدم كبير في مجال سلامة المركبات، لا سيما فيما يتعلق بحماية الركاب، من خلال تطوير تقنيات مقاومة الصدمات. كما أن إدخال أنظمة تفادي الحوادث يمثل خطوة أساسية نحو تقليل الإصابات لجميع مستخدمي الطرق. ومع ذلك، فإن الزيادة المتسارعة في حركة المرور عالميًا، وخاصةً في استخدام الدراجات النارية، تطرح تحديات جديدة. ولمواكبة هذه التطورات، هناك حاجة ماسة إلى إجراءات أكثر صرامة لضمان سلامة المركبات طول دورة حياتها.
ستناقش هذه الجلسة الأولويات الرئيسية لسلامة المركبات، مع التركيز على كيفية مساهمة الأطر التنظيمية والحوافز التسويقية في إحداث سوق أكثر أمانًا للمركبات. كما ستبحث في دور إدارة أسطول المركبات، في كل من القطاعين العام والخاص، في تقليل حوادث الطرق. وستكون المناقشات ذات أهمية كبرى لفهم كيفية تعزيز سلامة المركبات في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وضمان سلامة الدراجات النارية والمركبات على الطرقات.

المحاور الرئيسية:

- دور تقنيات مقاومة الصدمات وأنظمة تفادي الحوادث في تحسين سلامة المركبات
- استراتيجيات إحداث سوق للمركبات الأكثر أمانًا من خلال الأنظمة التنظيمية والحوافز التسويقية
- مواجهة التحديات المتعلقة بسلامة المركبات ثنائية العجلات والزيادة في استخدام الدراجات النارية
- دور إدارة أساطيل المركبات العامة والخاصة في تعزيز السلامة الطرقية
- ضمان استمرارية صلاحية المركبات للسير من خلال الفحص الدوري وفق المعايير المناسبة

قائمة المتدخلين

المنسق : إدوارد فرناندیز، المدير التنفيذي للجنة الدولية لفحص المركبات (CITA)

تمهيد الجلسة: ديفيد وارد، الرئيس الفخري للبرنامج العالمي لتقييم السيارات الجديدة (NCAP)

ستي زهرة إسحاق، المديرة العامة لمعهد الأبحاث الماليزي للسلامة الطرقية (MIROS)

كارلا هورويج، الرئيسة التنفيذية لبرنامج تقييم السيارات الجديدة في أستراليا (ANCAP)

موهان سافاركار، نائب الرئيس والرئيس التنفيذي للمنتجات في شركة تاتا موتورز

غيرهارد مولر، رئيس اللجنة الدولية لفحص المركبات CITA، ألمانيا

ستيفاني ليونارد، الرئيسة العالمية للشؤون الحكومية والتنظيمية، توم توم **TOM TOM**

عمر السنتيسي، رئيس الجامعة المغربية لمراكز الفحص التقني

الجلسة 13: السلامة الطرقية العالمية وفق منظور جديد - تغيير السياسات والأفكار والقلوب

محاور الجلسة:

ستناقش هذه الجلسة كيفية إعادة تشكيل الخطاب العالمي حول السلامة الطرقية من خلال توظيف السرد المؤثر، ودور وسائل الإعلام، والحملات الإبداعية. رغم التكلفة البشرية والاقتصادية الهائلة لحوادث الطرق، لا يزال التفاعل العام والسياسي ضعيفًا. ستتناول المناقشة كيفية تأطير قضية السلامة الطرقية، وما هي الروايات التي تترك صدى لدى الجمهور، وكيف يمكن لقادة الإعلام والثقافة تغيير التصورات لتعزيز المطالبة باتخاذ إجراءات أكثر فعالية.
سيشارك المتحدثون دروسًا مستفادة من حملات ناجحة في مجالات الصحة، والتغير المناخي، والحركات الاجتماعية الأخرى، لتقديم رؤى حول ما ينجح وما لا ينجح في إحداث تغيير عالمي في التفكير. ستتجاوز المحادثة مجرد استعراض المشكلة، لتسلط الضوء على الحلول الملهمة، مع التأكيد على الحاجة الملحة لإعادة التفكير في أنظمة التنقل من أجل السلامة والاستدامة والعدالة.

وصف الجلسة:
تُعد حوادث الطرق السبب الرئيسي للوفاة بين الأطفال والشباب، ومع ذلك، نادرًا ما تثير نفس المستوى من الاستجابة الطارئة التي نشهدها في أزمات الصحة العامة الأخرى. لو كانت حوادث الطرق مرضًا، لتم التعامل معها على أنها جائحة عالمية، ولكنها تُعرض غالبًا كحوادث عشوائية، وليست نتيجة إخفاقات منهجية في البنية التحتية والتنظيم والثقافة.
ستبحث هذه الجلسة كيف يمكن إعادة صياغة قضية السلامة الطرقية بطريقة تجذب انتباه الجمهور، وتحفز المطالبة باتخاذ إجراءات حازمة، وتواجه الروايات السائدة التي تضع السرعة والراحة فوق حياة الإنسان. يجب أن تبرز الرواية الجديدة القوية حجم الأزمة، ولكن أيضًا أن تقدم رؤية ملهمة لمستقبل نقل أكثر أمانًا واستدامة. وهذا يعني سرد قصص مؤثرة، قصص عن أرواح تم إنقاذها، ومجتمعات تحولت، ومدن تضع الإنسان في صميم سياساتها. كما يتطلب الأمر تحويل النقاش من إلقاء اللوم على الضحايا إلى التركيز على التغيير الهيكلي.
سيجمع النقاش بين قادة الإعلام، والمبدعين، والنشطاء، للحديث عن كيفية صياغة وتعزيز سردية قوية عن السلامة الطرقية، يكون لها تأثير حقيقي على أرض الواقع.

المحاور الرئيسية:

- تشكيل الإدراك العام: كيف تؤثر وسائل الإعلام والثقافة في فهم السلامة الطرقية؟ وما هي الرسائل الأكثر تأثيرًا؟
- دروس من حركات أخرى: ما الذي يمكن أن يتعلمه نشطاء السلامة الطرقية من الحملات الناجحة في مجالات الصحة العامة، والتغير المناخي، والعدالة الاجتماعية؟
- إعادة تأطير القضية: كيف يمكن إعادة تقديم السلامة الطرقية كأولوية اجتماعية وسياسية ملحة، بدلاً من اعتبارها نتيجة حتمية لحركة التنقل؟
- بناء ارتباط عاطفي: ما هي أنواع السرد القصصي (القصص الشخصية، البيانات، الحملات البصرية) التي تنجح في جذب انتباه الجمهور؟
- تعزيز الطلب على التغيير: كيف يمكن للنشطاء والعاملين في مجال الاتصال حول السلامة الطرقية تحفيز ضغط عام وسياسي أقوى من أجل التحرك الفوري؟
- دور القطاع الخاص والتكنولوجيا: كيف يمكن للقطاع الخاص المساهمة في تشكيل سردية جديدة للسلامة الطرقية من خلال العلامات التجارية والتسويق والابتكار؟
- رؤية مستقبلية: كيف يمكننا تقديم قصص ملهمة تتجاوز تقليل الوفيات، نحو إعادة تصميم التنقل ليكون أكثر أمانًا، وأكثر خضرة، وأكثر عدالة؟

قائمة المتدخلين

المنسق: ماثيو تايلور، مسؤول التواصل حول السلامة الطرقية، منظمة الصحة العالمية

تمهيد الجلسة: جان تود، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة الطرقية

نان تران، رئيس قسم السلامة والتنقل، منظمة الصحة العالمية

دوركاس وانجيرا، مراسلة الصحة، بي بي سي أفريقيا

ألبرت أسراف، المدير العام للتواصل والاستخدامات الجديدة، شركة جي سي ديكو

أماندين مورهايم، رئيسة تحرير الأفلام الوثائقية الرياضية، قناة +Canal

عبد الصادق معافة، مدير التواصل بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية (NARSA)، المملكة المغربية

يانيك ألينو، رئيس جمعية أنطوان ألينو

كليا مارتينيه، نائبة رئيس الاستدامة، مجموعة رونو

تاتيانا مولشيان، الأمينة التنفيذية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا

الجلسة 14: حماية الأطفال أثناء التنقل - تعزيز التنقل الآمن والمستدام للشباب

محاور الجلسة:

ستناقش هذه الجلسة الحاجة الملحة لحماية الأطفال والشباب من حوادث المرور، وضمان حقهم في تنقل آمن وصحي. سيتم تسليط الضوء على تدخلات ناجحة ونماذج للتعاون والشراكة بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الأكاديمي والخاص، بما في ذلك التكنولوجيا في صناعة السيارات، التي ساهمت في تحسين سلامة تنقل الأطفال.
سيبحث المشاركون كيفية الانتقال من المشاريع التجريبية إلى تغييرات واسعة النطاق في السياسات، وضمان استثمارات مستدامة في سلامة الطرق للأطفال. كما ستتناول الجلسة فوائد التنقل النشط على صحة الأطفال ورفاههم، بهدف تحفيز مزيد من الالتزام من قبل الوزراء والمسؤولين المشاركين.

وصف الجلسة:

على الرغم من التقدم المحرز في السلامة الطرقية عالميًا، لا تزال حوادث الطرق سببًا رئيسيًا للوفاة والإصابات الخطيرة بين الأطفال والشباب. ويواجه المستخدمون الأكثر ضعفًا، وخاصة الأطفال الراجلين أو من راكبي الدراجات، مخاطر غير مقبولة يوميًا. لذا، يجب على الحكومات والشركاء المعنيين العمل معًا لإدماج وتوسيع نطاق الحلول المستدامة التي تحمي الأطفال وتضمن حقوقهم في بيئات آمنة وصحية.
ستسلط الجلسة الضوء على أدوات وبرامج ناجحة عززت التنقل الآمن والمستدام للأطفال، مثل «تصنيف النجوم للمدارس» (Star Rating for Schools) من iRAP، ومنهج SARSAI من Amend، ومبادرة Safe School Zones من AIPF. كما ستستعرض الدروس المستفادة من النصف الأول من العقد الثاني للعمل من أجل السلامة الطرقية، مع تقييم التجارب الناجحة، وتلك التي لم تنجح، وكيفية تسريع تنفيذ التدخلات الفعالة.
سيتم مناقشة دور مختلف الفاعلين من قبيل المنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والبنوك الإنمائية متعددة الأطراف، والحكومات في توسيع نطاق المبادرات الناجحة وضمان استدامتها. كما ستتناول الجلسة الفوائد المشتركة للشوارع الأكثر أمانًا وسهولةً في الوصول، لا سيما كيف يدعم التنقل النشط صحة الأطفال وتعليمهم ورفاههم العام.
بالإضافة إلى ذلك، ستبحث الجلسة كيف يمكن أن تلعب التكنولوجيا في صناعة السيارات دورًا محوريًا في تقليل وفيات وإصابات الأطفال على الطرق. سيتم مناقشة أنظمة مساعدة السائق المتقدمة (ADAS)، وتقنيات استشعار وجود الراجلون، وأنظمة المساعدة الذكية على تحديد السرعة، وتحسين أنظمة تقييد الأطفال، وتنظيمات سلامة المركبات، وكيف يمكن أن تساهم هذه الابتكارات جنبًا إلى جنب مع البنية التحتية وتطبيق القوانين في خلق بيئة تنقل أكثر أمانًا للأطفال.

- **المحاور الرئيسية:**
- تأثير حوادث السير على الأطفال وحقهم في التنقل الآمن.
- نماذج من برامج فعالة وآليات المواكبة في مجال سلامة الطرق للأطفال.
- استراتيجيات الانتقال من المشاريع التجريبية إلى تغييرات سياساتية واستثمارات مستدامة.
- دور المعنيين الرئيسيين في توسيع نطاق مبادرات سلامة الأطفال على الطرق.
- أهم فوائد التنقل النشط على صحة الأطفال ورفاههم.
- دور التكنولوجيا والابتكار في تعزيز حماية الأطفال باعتبارهم راجلون وركاب.

قائمة المتدخلين

المنسق: أتساني أريوبوو، مدير شؤون الأطفال والشباب، مؤسسة فيا (FIA)

تمهيد الجلسة: جوان فينسنتن، أخصائية الصحة، الوقاية من الإصابات والصحة البيئية، اليونيسف

موراغ ماكاي، رئيسة الأبحاث وبناء العلاقات، منظمة «سيف كيدز وورلدوايد» (Safekids Worldwide)

سيمون كالولو، منظمة **Amend**، تنزانيا

كويـن بـوي، منسـقة التتبـع والتقييـم، مؤسسـة آسـيا للوقاية من الإصابـات (**AIPF**)، فيتنـام

يوسف الزاهيدي، رئيس الجامعة الملكية المغربية لسباق السيارات

محمد زروالي، مدير المناهج، وزارة التربية الوطنية، المغرب

زندونـغ سـون، أخصائـي أول فـي سـلامة المركبـات، معهـد الصيـن لأبحـاث توحيـد معايير السـيارات

الجلسة 15: تحقيق حكامة فعالة للسلامة الطرقية: كيف يتم ذلك ومن المسؤول؟

محاور الجلسة:

ستركز هذه الجلسة على الممارسات الحديثة في إدارة السلامة الطرقية، مع التأكيد على أهمية التعامل مع السلامة الطرقية كنظام متكامل. سيتم تحليل أدوار الوكالات القيادية، والمؤسسات، ونماذج الحكامة في إعداد أنظمة السلامة الطرقية، مع التركيز على كيفية تصميم أنظمة الحكامة لتحسين الأداء في هذا المجال. كما ستتناول الجلسة ثلاثة نماذج تنظيمية لحكامة السلامة الطرقية: وكالات قيادية متخصصة، مؤسسات تؤدي بعض وظائف الوكالات القيادية، وحالات لا توجد فيها وكالة قيادية واضحة. وسيتم مناقشة تأثير هذه النماذج على نتائج السلامة الطرقية ومدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة.

وصف الجلسة:

تتطلب الحكامة الفعالة للسلامة الطرقية نهجًا منسقًا يجمع بين العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة، حيث يؤدي كل منها دورًا حيويًا في تقليل الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق. ونظرًا لتعقيد إدارة السلامة الطرقية، يجب أن تكون نماذج الحكامة مرنة، وقابلة للتكيف، وموجهة نحو تحقيق النتائج. ستستكشف الجلسة النماذج المختلفة لحكامة السلامة الطرقية، من خلال تحليل نقاط القوة والضعف في كل نهج. وستتم مقارنة النماذج التنظيمية المختلفة، سواء كانت وكالة قيادية متخصصة، أو مؤسسات تؤدي بعض وظائف الوكالة القيادية، أو غياب وكالة قيادية واضحة. كما سيتم تسليط الضوء على الوظائف الأساسية التي يجب اعتمادها على مستوى المنظومة لضمان تحقيق أهداف السلامة الطرقية.

سيناقش المتحدثون كيف تساهم النماذج المختلفة للحكامة في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية للسلامة الطرقية، لا سيما في سياق التنسيق مع أهداف التنمية المستدامة. كما ستتناول الجلسة التحديات المرتبطة بتنفيذ نهج النظام الآمن (**Safe System Approach**)، والذي يتطلب تعاونًا وثيقًا عبر القطاعات والحدود المؤسسية. وسيتم التطرق إلى كيفية دعم نماذج الحكامة لدمج سياسات السلامة الطرقية مع التخطيط الحضري، وأنظمة النقل، والصحة العامة.

ومن خلال استعراض أفضل الممارسات، ودراسات الحالة، والأمثلة الواقعية، ستوفر الجلسة رؤى عملية حول الوظائف الإدارية الأساسية اللازمة لدفع استراتيجية متكاملة للسلامة الطرقية، والتي لا تقتصر فقط على الحد من الإصابات الطرقية، بل تساهم أيضًا في تحقيق الأجندة العالمية للتنمية المستدامة.

- **المحاور الرئيسية:**
- السلامة الطرقية كنظام متكامل يشمل مؤسسات وقطاعات متعددة.
- نماذج الحكامة الفعالة لإدارة السلامة الطرقية.
- دور الوكالات القيادية في تنسيق الجهود وتعزيز السلامة الطرقية.
- الوظائف الإدارية والمؤسسية الضرورية لتحقيق نتائج ملموسة في السلامة الطرقية.
- مواءمة جهود السلامة الطرقية مع أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على التنسيق والتعاون.
- التحديات والفرص في اعتماد النظام الآمن على المستوى المؤسسي.

قائمة المتدخلين

المنسق: سعيد دحداح، رئيس الصندوق العالمي للسلامة الطرقية ، البنك الدولي

تمهيد الجلسة: ماتس-أكي بيلين، المسؤول العالمي عن تنفيذ عقد العمل من أجل السلامة الطرقية 2021-2030، منظمة الصحة العالمية

محمود أحمد، الأمين العام المساعد، وزارة النقل الطرقي والطرق، الهند

ديبي كوزينز، مديرة عمليات التنمية المستدامة، البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

جورو رانيس، مديرة إدارة المرور، النرويج

نيكـون تشـامنونغ، مستشـار بـوزارة التنميـة الاجتماعيـة والأمـن البشـري، تايلانـد

كارينا روتا، مساعدة في النقل، رابطة الحكومات المحلية في ويلز

بناصـر بولعجـول، المديـر العـام للوكالـة الوطنيـة للسـلامة الطرقيـة، المغـرب

من 15:45 إلى 16:00	استراحة	
من 16:00 إلى 17:15	**الجلسة العامة 6: من التعبئة إلى التنظيم: تحديات التنفيذ** مسيرة الجلسة: توميليو موثوتوان تقديم الجلسة : توماس إينيروث، البرلمان السويدي • **المشاركون** • سيرجي ديكونو، رئيس الطاقم، مكتب رئيس الوزراء، مولدوفا • رينان فيلهو، وزير النقل، البرازيل • عثمان غاول ديالو، وزير النقل، غينيا • جانا سانثيران مونيان، الأمين العام، وزارة النقل، ماليزيا • كيتيكورن لوسونثورن، سكرتير وزير الصحة، تايلاند • جون-إيفار نيغارد، وزير النقل، النرويج • أغنيس بيناجواهو، نائب رئيس جامعة العدالة الصحية العالمية ووزيرة الصحة السابقة، رواندا. • السيد ميلتون موريسون، المدير التنفيذي، الهيئة الوطنية للنقل، جمهورية الدومينيكان.	**قاعة الوزراء**

الجلسة العامة 6

عنوان الجلسة: من التعبئة إلى التنظيم: تحديات التنفيذ

ستوفر هذه الجلسة منصة لمناقشة كيفية تحويل الأفكار والالتزامات السياسية إلى إجراءات ملموسة وفعالة على أرض الواقع. كما ستركز على التحديات العملية المرتبطة بتنفيذ سياسات السلامة الطرقية، بدءًا من تأمين الموارد إلى ضمان التنسيق والمساءلة، مما يوفر خارطة طريق لتجاوز العقبات التي تعيق جعل السلامة الطرقية أولوية مستدامة.

وصف الجلسة :

على الرغم من الإرادة السياسية القوية والتعبئة العامة لدعم السلامة الطرقية، تواجه العديد من البلدان تحديات كبيرة في تنفيذ السياسات بفعالية. غالبًا ما تكشف عملية الانتقال من حشد الدعم إلى تنظيم الإجراءات عن فجوات في القدرات المؤسسية، والموارد، والتنسيق، والمساءلة.

ستركز هذه الجلسة على التحديات العملية التي تواجهها الحكومات ومديري الشأن العام في تحويل الالتزامات المتعلقة بالسلامة الطرقية إلى تدابير ملموسة. بدءًا من تأمين التمويل المستدام ومواءمة المبادرات مع الأهداف التنموية، وصولاً إلى تجاوز الحواجز المؤسساتية وضمان التعاون بين الجهات الفاعلة، ستسلط الجلسة الضوء على العقبات التي تعرقل التنفيذ الفعّال لبرامج العمل في مجال السلامة الطرقية.

كما ستتداول الجلسة أهمية تطوير أطر قوية لرصد المؤشرات وتقييم السياسات الحكومي في هذا المجال وكذا معدل التقدم في تنزيل مخططات العمل، وتحديد الفجوات، ومراجعة الاستراتيجيات عند الحاجة. بالإضافة إلى ذلك، ستبين الجلسة دور القيادة والحوكمة في ضمان إعطاء الأولوية للسلامة الطرقية، وتنسيقها، ودمجها في الأنظمة القائمة.

- **المواضيع الرئيسية :**
- من الالتزام إلى التنفيذ: تحويل الإرادة السياسية إلى سياسات وإجراءات عملية: تحديد الخطوات الرئيسية للانتقال من مرحلة التخطيط إلى الإجراءات الملموسة ومبادرات السلامة على الطرق المستدامة.
- تعزيز القدرات المؤسسية للتنفيذ الفعّال: فهم التحديات والفرص المتعلقة بتعزيز الموارد البشرية والمؤسسية والتقنية اللازمة للتنفيذ الفعال لسياسات السلامة الطرقية.
- تأمين الموارد المالية وضمان الاستدامة على المدى البعيد: مناقشة كيفية تأمين التمويل المستدام وإدارة الموارد المالية والبشرية لضمان النجاح المستمر لبرامج السلامة الطرقية.
- تعزيز التعاون والتنسيق بين القطاعات: أهمية تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمعالجة قضية السلامة على الطرق بطريقة مندمجة وشاملة.
- آليات الرصد والمساءلة وتكييف الاستراتيجيات وفقًا للنتائج المحققة: إن الدور الرئيسي لآليات الرصد والتقييم هو قياس أثر الإجراءات المنفذة وتقييم فعاليتها وتعديل الاستراتيجيات وفقًا لذلك.
- الأسئلة المقترحة :
- ما هي العوائق الرئيسية التي تمنع التنفيذ الفعّال لسياسات السلامة الطرقية، وكيف يمكن التغلب عليها؟
- كيف يمكن للحكومات سد الفجوة بين التعبئة السياسية لدعم السلامة الطرقية وتنظيم الإجراءات اللازمة لتنفيذها بنجاح؟

- ما هو الدور الذي تلعبه القدرات المؤسساتية والموارد المالية والبشرية في ضمان نجاح برامج السلامة الطرقية، وكيف يمكن تعزيزها؟
- كيف يمكن للبلدان ضمان تمويل كافٍ ومستدام لمبادرات السلامة الطرقية على المدى البعيد؟
- كيف يمكن للحكومات الوطنية ومدبرو الشأن المحلي تحسين التنسيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لضمان تنفيذ فعال لإجراءات السلامة الطرقية؟
- ما هي آليات الرصد والتقييم التي يجب وضعها لقياس نجاح تنفيذ مبادرات السلامة الطرقية، وكيف يمكن استخدام هذه العمليات لتوجيه القرارات السياسية المستقبلية؟

لائحة المتدخلين

توماس إنيروث هو وزير النقل في البرلمان السويدي

يشغل توماس إنيروث منصب وزير البنية التحتية في السويد منذ عام 2017.

بدأ الوزير إنيروث حياته السياسية في عام 1991 كعضو في مجلس مقاطعة كرونوبيرج. وهو عضو في البرلمان السويدي منذ عام 1994 وكان زعيمًا لمجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين السويديين من عام 2014 إلى عام 2017.

كما شغل منصب وزير الدولة في وزارة التعليم والعلوم. تدرب الوزير إنيروث في علم الاجتماع والعلوم السياسية وتخرج من جامعة فاكسيو

سيرجي دياكونو، رئيس ديوان مكتب رئيس الوزراء، مولدوفا

سيرجي هو رئيس مؤسسة **ProtectMD**، التي أسسها نادي السيارات في مولدوفا (**ACM**) في عام 2011. تعمل **ProtectMD** على تعزيز القيم الديمقراطية والشعور بالعدالة من خلال التعليم المدني والمعنوي والأخلاقي. تجري منظمة **ProtectMD** حملات تثقيفية وإعلامية لتعزيز السلامة، بما في ذلك السلامة على الطرق، وتتعاون بانتظام مع المنظمات الوطنية والدولية.

سيرجي هو أيضًا الرئيس الفخري لنادي السيارات في مولدوفا ومستشار دولي في إصلاح الشرطة وشرطة المرور. تمت دعوته مؤخرًا لرئاسة قسم البرامج والدراسات الخارجية في جامعة **ULIM** في مولدوفا.

فاز نادي السيارات في مولدوفا بجائزتي الأمير مايكل الدولية للسلامة على الطرق. الجائزة الأولى لإصلاح الشرطة في عام 2013 والثانية لمشروعها المهني للسلامة على الطرق (بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في ديسمبر 2017

رينان فيلهو هو وزير النقل البرازيلي

بدأ رينان فيلهو مسيرته السياسية عام 2004، عن عمر يناهز 25 عامًا، عندما تم انتخابه رئيسًا لبلدية موريسي، في منطقة زونا دا ماتا (ألاغواس)، وأعيد انتخابه عام 2008.

وفي أبريل 2010، غادر بلدية موريسي للترشح لمجلس النواب تحت اسم الحركة الديمقراطية البرازيلية

عثمان جاول ديالو هو وزير النقل في غينيا

واصل دراسته في كوناكري وفي الخارج، لا سيما في جامعة رينيه ديكارت، وجامعة بيير منديس فرانس في غرونوبل، وإتش إي سي مونتريال، مما عزز خبرته في مجال التكنولوجيا ونظم المعلومات.

يعود تاريخ مشاركته السياسية إلى عام 1987، وهو ما يمثل بداية مسيرة مهنية استمرت 36 عامًا. ثم قام بحملة داخل حزب التقدم الغيني (PGP)، أول حزب سياسي غيني.

جانا سانتيران مونيايان، الأمين العام لوزارة النقل، ماليزيا

داتو جانا سانتيران مونيايان يشغل حاليًا منصب الأمين العام لوزارة النقل. قبل تعيينه أمينًا عامًا، شغل داتو جانا سانثيران منصب الأمين العام لوزارة الشباب والرياضة الماليزية في الفترة من 5 يناير 2022 إلى 16 يناير 2023.

وقد خدم الحكومة الماليزية كمسؤول إداري ودبلوماسي لمدة 27 عامًا. بدأ منصب نائب مدير في وزارة التنمية الريفية في عام 1995. وبعد ذلك بعام، تم تعيينه في وزارة التربية والتعليم كأمين مساعد في قسم التنمية والخصخصة، قبل ترقيته إلى نائب أول للوزير في عام 2003 في نفس القسم. وأثناء وجوده في وزارة التعليم، عمل أيضًا كمدير مشروع لبنك التنمية الآسيوي ومشاريع التعليم التابعة للبنك الدولي في ماليزيا

كيتيكورن لوهسونثورن

سكرتير وزير الصحة التايلندي

جون إيفار نيجارد هو وزير النقل النرويجي.

لقد كان عضوًا في مجلس مدينة فريدريكستاد منذ عام 1993 وشغل منصب عمدة فريدريكستاد من عام 2011 إلى عام 2021.

بعد أن شغل منصب عضو البرلمان من عام 2013 إلى عام 2017، تم انتخاب نيغارد ممثلاً في البرلمان عن دائرة أوستفولد للفترة 2021-2025، عن حزب العمل. أثناء كونه جزءًا من الحكومة اعتبارًا من أكتوبر 2021.

أغنيس بيناجواهو، نائب رئيس جامعة العدالة الصحية العالمية ووزيرة الصحة السابقة في رواندا

أغنيس بيناجواهو سياسية رواندية وطبيبة أطفال ومؤسس مشارك ونائب رئيس سابق لجامعة العدالة الصحية العالمية (2017-2022). في عام 1996، عادت إلى رواندا حيث خدمت في القطاع العام وشغلت العديد من المناصب، بما في ذلك السكرتيرة الدائمة لوزارة الصحة في رواندا من أكتوبر 2008 إلى مايو 2011 ووزيرة الصحة من مايو 2011 إلى يوليو 2016. وكانت أستاذة ممارسة تقديم الخدمات الصحية العالمية منذ عام 2016 وأستاذة طب الأطفال منذ عام 2017 في جامعة رواندا. العدالة الصحية العالمية. شغلت العديد من المناصب الحكومية رفيعة المستوى في القطاع الصحي.

من 18:00 إلى 18:30	**الالتزامات** **المسيرة: ميليندا كرين**	قاعة الوزراء
من 18:00 إلى 19:30	الفعاليات الموازية	
	• اجتماع شبكة أصدقاء المبعوث الخاص للأمم المتحدة المكلف بالسلامة الطرقية	قاعة كرم 1
	• -المائدة المستديرة رفيعة المستوى حول أنظمة السلامة (ITF)	قاعة كرم 2
	• -دور القطاع الخاص في سلامة الطرق (NETS)	قاعة كرم 3
	• اجتماع فرع التوعية الدولية حول السلامة الطرقية	قاعة كرم 4
من 18:00 إلى 20:00	استقبال منظم من طرف **Bloomberg Philanthropies**	

عنوان الجلسة: الالتزامات لتسريع التقدم

تقديم الجلسة:

تشكل الالتزامات الرسمية عنصرا جديدا وأساسيا في هذا المؤتمر الوزاري العالمي الرابع. ستتاح لكل حكومة وكذلك أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين - المنظمات الدولية ومجموعات المجتمع المدني والمؤسسات والشركات الخاصة - الفرصة لتقديم التزام رسمي يحدد كيفية تخطيطهم لتسريع التقدم لتحقيق هدف عقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 المتمثل في الحد من الوفيات والإصابات على الطرق بنسبة 50٪ بحلول عام 2030.

واستنادًا إلى الخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق 2021-2030 وأهداف الأداء العالمية للسلامة على الطرق المتفق عليها مسبقًا، يمكن أن تشمل الالتزامات، على سبيل المثال، سياسات أو تشريعات جديدة للسلامة على الطرق، وتحسين البنية التحتية للطرق أو لوائح المركبات، وتعزيز رعاية الصدمات أو أنظمة جمع البيانات، بالإضافة إلى التمويل الإضافي. ومن الناحية المثالية، ستكون الالتزامات ذكية: محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وذات صلة ومحدودة زمنياً. سيكون لدى الوفود دقيقة أو دقيقتين لعرض التزاماتهم، والتي سيتم نشرها أيضًا في وقائع المؤتمر.

وفيما يتعلق بتطوير الالتزامات الوطنية على وجه الخصوص، فإن الحكومات مدعوة للعمل مع الوزارات ذات الصلة وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين في البلاد لتحديد الالتزامات التي يمكن تقديمها لتسريع التقدم. سيتم إدراج فرصة رؤساء الوفود الحكومية لعرض التزاماتهم الوطنية في المؤتمر الوزاري العالمي الرابع في البرنامج الرسمي

20 فبراير 2025

التوقيت	الفعاليات والأنشطة المبرمجة	القاعة
من 07:30 إلى 08:45	الفعاليات الموازية •فارق المعطيات وأولويات البحث (جامعة جونز هوبكنز ومنظمة الصحة العالمية)	قاعة كرم 1
من 09:00إلى 10:30	الجلسات الموازية (المجموعة 4) :	
	•توظيف البيانات في السلامة الطرقية – تعزيز الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة التقدم	قاعة الوزراء
	•استشراف المستقبل: مواجهة تحديات وفرص السلامة الطرقية في عصر التقنيات الحديثة واتجاهات التنقل الجديدة	فاس 1
	•فتح إمكانيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنقل أكثر أمانًا واستدامة	فاس 2
	•تعزيز السلامة لمستخدمي الدراجات بمحرك ثنائية وثلاثية العجلات: معالجة المخاطر والسياسات والحلول	القاعة الملكية
	تعزيز مقاربة النظام الآمن: العوامل المُمكِّنة، التحديات، والدروس المستفادة من التنفيذ	قاعة السفراء

الجلسة 16: توظيف البيانات في السلامة الطرقية - تعزيز الاستراتيجيات والسياسات ومتابعة التقدم

محاور الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة الدور المحوري للبيانات في تحسين عملية اتخاذ القرار في مجال السلامة الطرقية، وتطوير السياسات الفعالة، وتعزيز البنية التحتية. سيتم التركيز على أهمية البيانات في رصد التشريعات وجهود تطبيق القوانين، ودور المرصد الإقليمي للسلامة الطرقية في سد الفجوة بين البيانات والمعرفة. كما سيتم استكشاف كيفية مساهمة التقنيات الحديثة في إحداث ثورة في تجميع البيانات المتعلقة بالسلامة الطرقية واستغلالها، إلى جانب دراسة سبل تعزيز التعاون في تبادل البيانات بين القطاعات المختلفة.

كما ستسلط الجلسة الضوء على استراتيجيات تحسين جمع البيانات وتطوير السياسات، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وصف الجلسة:

لتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في خفض الوفيات والإصابات الخطيرة الناجمة عن حوادث الطرق بنسبة 50% بحلول عام 2030، يُعتبر النهج القائم على البيانات أمرًا ضروريًا. ستتناول الجلسة أهمية البيانات في تحديد تحديات وفرص السلامة الطرقية، ودورها في توجيه الاستراتيجيات، وتحسين البنية التحتية، وضمان تطبيق القوانين بفعالية.

وسيتم التطرق إلى دور المراصد الإقليمية للسلامة الطرقية في سد الفجوة بين البيانات والمعرفة، لضمان تطوير السياسات القائمة على بيانات موثوقة على المستوى الإقليمي.

كما ستتم مناقشة كيفية مساهمة التقنيات الحديثة، مثل الأجهزة المحمولة، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، في تحسين جمع البيانات وتحليلها وتوظيفها في مجال السلامة الطرقية.

ومن خلال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ستبحث الجلسة في سبل تحسين تبادل البيانات لضمان الوصول إلى معلومات دقيقة وقابلة للتنفيذ في مجال السلامة الطرقية

بالإضافة إلى ذلك، ستتناول الجلسة استراتيجيات فعالة لتحسين جمع البيانات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه المراصد الإقليمية في تعزيز اتخاذ القرارات القائمة على البيانات.

- **المحاور الرئيسية:**
- البيانات الحيوية للسلامة الطرقية: استكشاف أنواع البيانات الضرورية لفهم التحديات والفرص، خاصة في تحقيق الأهداف العالمية للسلامة الطرقية.
- التطورات التكنولوجية: مناقشة كيفية أحدثت تقنيات مثل الأجهزة المحمولة، والذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة ثورة في جمع البيانات وتحليلها وتطبيقها في مجال السلامة الطرقية.
- التعاون من أجل تبادل البيانات: تعزيز التعاون بين الوكالات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتحسين تبادل البيانات واستغلالها بفعالية في مجال السلامة الطرقية.
- المراصد الإقليمية للسلامة الطرقية: تقييم دورها في مراقبة التقدم المحرز في السلامة الطرقية، ورفع مستوى الوعي السياسي، ودعم اتخاذ القرارات المبنية على البيانات.
- جمع البيانات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط: تحديد استراتيجيات لتعزيز جمع البيانات وتطوير السياسات في هذه الدول، بمساعدة المراصد الإقليمية.

قائمة المتدخلين

إيما ماكلينان، مديرة **EASST** ونائبة مدير أمانة **EaPRSO**

معـد الجلسـة : دومينيـك مينـوت، رئيـس المجموعـة الدوليـة لبيانـات وتحليـلات السـلامة علـى الطـرق (**IRTAD**).

ساتيا بوران، نائب مدير إدارة السلامة على الطرق، كمبوديا

سوشـيل داكال، السـكرتير المشـترك، وزارة البنيـة التحتيـة الماديـة والنقـل، نيبـال

جيتـام تيـواري، مركـز أبحـاث النقـل والوقايـة مـن الإصابـات، المعهـد الهنـدي للتكنولوجيـا دلهـي.

مانويل سالات، مديرة المرصد الوطني للسلامة على الطرق، فرنسا

توماس نيولد، مدير إدارة السلامة على الطرق بوزارة النقل، جمهورية التشيك

بناصر بولعجول، رئيس المرصد الأفريقي للسلامة على الطرق

الجلسة 17: استشراف المستقبل: مواجهة تحديات وفرص السلامة الطرقية في عصر التقنيات الحديثة واتجاهات التنقل الجديدة

محاور الجلسة:

ستقدم هذه الجلسة نظرة شاملة على كيفية تأثير التقنيات الحديثة وتوجهات التنقل الجديدة على السلامة الطرقية. مع ظهور المركبات ذاتية القيادة والمترابطة، والتنقل الكهربائي، وخدمات التنقل المشترك، التي تتيح إمكانيات كبيرة لتحسين السلامة الطرقية بشكل جذري. ومع ذلك، فإن هذه الابتكارات تطرح أيضًا تحديات جديدة تتطلب استجابات تنظيمية وبنية تحتية مناسبة لضمان أقصى استفادة منها.

ستركز الجلسة على فهم تأثير هذه التطورات التكنولوجية على أنظمة السلامة الطرقية، والأطر التنظيمية، وسلوكيات مستعملي الطريق.

كما ستبدأ بعرض لآخر الابتكارات التكنولوجية والاتجاهات الحديثة في التنقل، مع تسليط الضوء على فوائدها ومخاطرها، قبل أن يناقش الخبراء الاستجابات التنظيمية، والبنية التحتية، والتشغيلية اللازمة لضمان أن تسهم هذه الابتكارات في تحقيق بيئة طرق أكثر أمانًا.

وصف الجلسة:

تُقدم التطورات التكنولوجية واتجاهات التنقل الحديثة فرصة غير مسبوقة لتحسين السلامة الطرقية، ولكنها في الوقت ذاته تفرض تحديات معقدة يجب إدارتها بعناية لتحقيق أقصى فائدة منها.

ستبحث هذه الجلسة في كيفية تأثير المركبات الذاتية القيادة، وتقنيات المركبات المتصلة، وحلول التنقل المشترك، ووسائل التنقل الصغير (**Micro-Mobility**) على أنظمة النقل والسلامة الطرقية.

- سيتم تحليل دور المركبات الذاتية القيادة والمترابطة، خاصة فيما يتعلق بتقليل الأخطاء البشرية، وتوفير ميزات تجنب الحوادث، وتحسين إدارة المرور.
- سيتم استعراض التحديات المرتبطة بدمج هذه التقنيات في شبكات الطرق الحالية، مما يتطلب تعديلات في تصميم البنية التحتية وتحديث الأطر التنظيمية. ستناقش الجلسة أيضًا كيف يمكن للبنية التحتية الذكية، والاتصال بين المركبات والبنية التحتية (**V2I Communication**)، وأنظمة السلامة المبنية على البيانات أن تتطور لدعم هذه الابتكارات.
- ستتناول الجلسة تأثير خدمات التنقل المشترك مثل التنقل حسب الطلب (**Ride-Hailing**)، والدراجات بمحرك كهربائي، مع التركيز على مخاطر السلامة المرتبطة بها والتحديات التنظيمية لضمان دمجها بشكل آمن في أنظمة النقل.
- سيتم تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي ونهج التشريعات المتماسكة لضمان أن تتطور تدابير السلامة بالتوازي مع التقدم التكنولوجي، خاصة في الأسواق الناشئة والمناطق التي تشهد تطورًا سريعًا.
- المحاور الرئيسية:
- دور المركبات ذاتية القيادة والمترابطة: كيفية تقليل الحوادث من خلال تقنيات مساعدة السائق، وإدارة حركة المرور الذكية.
- التنقل المشترك والتنقل الصغير: استكشاف تحديات السلامة والسياسات التنظيمية المرتبطة بخدمات مثل التنقل حسب الطلب، والدؤاجات بمحرك كهربائي، والتنقل الخفيف.
- تصميم البنية التحتية والسلامة: الحاجة إلى تطوير البنية التحتية بما يتماشى مع التقنيات الحديثة، بما في ذلك أنظمة الاتصال بين المركبات والبنية التحتية (V2I) وتصميم الطرق الذكية.
- التحديات التنظيمية والسياساتية: معالجة الثغرات في التشريعات لضمان دمج التقنيات

والخدمات الجديدة بشكل آمن في شبكات الطرق الحالية.

- تحسين السلامة من خلال البيانات: استخدام البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي لتحسين إدارة حركة المرور واتخاذ تدابير وقائية للسلامة الطرقية.

قائمة المتدخلين

مقدم الجلسة: كريستوفر هاريسون، المنظمة العالمية للملكية الفكرية

معدة الجلسة: سيسيليا سونيفانغ، نائب رئيس الأبحاث في AUTOLIV

وي لي، نائب المدير العام، المركز الصيني لتكنولوجيا وأبحاث السيارات (CARTAC)

بانكاج أغاروال، كبير المهندسين، الطرق، وزارة RTH، حكومة الهند

فيليب تورنر، مدير التنمية المستدامة، **UITP**

ديمتري مارياسين، نائب الأمين التنفيذي للجنة
الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (**UNECE**)

رفيق العلمي، مدير مركز التميز للابتكار الرقمي، **UM6P**، المغرب

بينوا لوران: رئيس مجلس الإشراف، **UTAC**، فرنسا

يوسف الحنصلي: الرئيس التنفيذي لشركة **Vitronic**، الإمارات العربية
المتحدة

الجلسة 18: فتح إمكانيات الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تنقل أكثر أمانًا واستدامة

محاور الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة كيفية استغلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دفع حلول فعالة للسلامة الطرقية والتنقل المستدام. ستستكشف العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح هذه الشراكات، وآليات تحفيز الاستثمارات، واستراتيجيات توسيع نطاق هذه الشراكات في سياقات اقتصادية متنوعة. سوف تركز المناقشة على كيفية استخدام رأس المال المخاطر، وضمانات الائتمان، ومؤشرات الأداء الرئيسية التي تتسم بالتوافق العالمي لبناء الثقة بين الأطراف المعنية. سيتم عرض دراسات حالة تسلط الضوء على كيفية استفادة الشراكات الناجحة من البيانات والتكنولوجيا والتمويل لتقليل الحوادث وتحسين نظم النقل.

وصف الجلسة:

تعد الشراكات بين القطاعين العام والخاص أداة أساسية لتحسين السلامة الطرقية وتعزيز التنقل المستدام. من خلال دمج القيادة السياسية العامة مع الابتكار والاستثمار من القطاع الخاص، يمكن لهذه الشراكات تقديم حلول مبتكرة مثل تحسين البنية التحتية، تعزيز معايير السلامة في المركبات، تعزيز التنفيذ، والتدخلات المبنية على البيانات.

مع ذلك، يتطلب توسيع نطاق هذه الشراكات فهم العوامل التي تؤدي إلى النجاح، مثل هياكل الحكامة الواضحة، وحوافز متوافقة، وتأثيرات قابلة للقياس.

من التحديات الكبرى هو ضمان أن الفوائد الناتجة عن تقليص الحوادث مثل خفض تكاليف الرعاية الصحية وزيادة الإنتاجية الاقتصادية يمكن تحويلها بفعالية لدعم الاستثمارات المستمرة.

ستستكشف الجلسة كيفية استخدام رأس المال المخاطر وضمانات الائتمان في تقليل المخاطر وتحفيز الأسواق لتطوير حلول للسلامة الطرقية على نطاق واسع. سيتم مناقشة أهمية مؤشرات الأداء الرئيسية التي تتمتع بتوافق عالمي لمراقبة التقدم وتعزيز الثقة بين المستفيدين والمستثمرين من القطاع الخاص.

بالإضافة إلى ذلك، ستتطرق الجلسة إلى خلق بيئة تمكينية حيث يمكن للأطراف المعنية من الحكومات والمؤسسات متعددة الأطراف إلى الشركات الخاصة والمجتمع المدني أن يتعاونوا بشكل فعال لتحقيق تغيير ملموس في السلامة الطرقية والتنقل.

- **المحاور الرئيسية:**
- عوامل النجاح في الشراكات بين القطاعين العام والخاص للسلامة الطرقية: كيفية ضمان أن تكون الشراكات فعالة وذات تأثير.
- تحفيز فوائد تقليص الحوادث لدعم الاستثمار في مبادرات السلامة الطرقية: كيف يمكن تحويل الفوائد الاقتصادية الناتجة عن تقليص الحوادث إلى مزايا استثمارية مستدامة.
- دور رأس المال المخاطر وضمانات الائتمان في تشجيع أسواق الحلول للسلامة الطرقية: توفير بيئة أكثر أمانًا للاستثمار في مشاريع كبيرة ومبتكرة.
- مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية العالمية لتعزيز المساءلة وجذب الاستثمارات: أهمية قياس النتائج في إطار معايير متسقة عالميًا لضمان المصداقية والثقة.
- بناء بيئة تمكينية للشراكات المستدامة بين القطاعين العام والخاص في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط والعالي: استراتيجيات لتطبيق النماذج الناجحة في جميع السياقات الاقتصادية.
- توسيع نطاق نماذج الشراكات بين القطاعين العام والخاص الناجحة من خلال تمويل مبتكر وتبني التكنولوجيا.
- أمثلة على شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص في مجالات مثل بيانات السلامة الطرقية، التنفيذ، سلامة المركبات، والبنية التحتية.

قائمة المتدخلين

مقدمة الجلسة: نيكا هنري، رئيسة صندوق الأمم المتحدة للسلامة على الطرق

معد الجلسة: جان بول أرميخوس، كبير أخصائيي النقل، بنك التنمية للبلدان الأمريكية

سيرجيو أوليتي جوسا، المدير العام للشراكات الدولية والنقل المستدام والتنمية الحضرية، المفوضية الأوروبية

كارميلو سانز دي باروس، رئيس مجلس الشيوخ، الاتحاد الدولي للسيارات (FIA)

بوسكو مارتي أسينسيو، المدير التنفيذي لمؤسسة Fundación Aleatica

جوناثان لويس، نائب الرئيس لشؤون الصحة والسلامة، **AUTOLIV**

روبرت ليسينج، مدير قسم التكنولوجيا والابتكار والاتصال وتطوير البنية التحتية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا (**UNECA**)

محمد الشرقاوي، مدير الصحة والسلامة والبيئة وجودة المنتج في **Vivo Energie**

الجلسة 19: تعزيز السلامة لمستخدمي الدراجات بمحرك ثنائية وثلاثية العجلات: معالجة المخاطر والسياسات والحلول

محاور الجلسة:

ستتناول هذه الجلسة الدور الحيوي للدراجات بمحرك ثنائية وثلاثية العجلات في التنقل عبر العديد من البلدان، وخاصة في المناطق ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث تشكل وسيلة أساسية للتنقل إلى العمل والسفر الشخصي. سيتناول النقاش التحديات المتزايدة المتعلقة بالسلامة المرتبطة باستخدام الدراجات بمحرك ثنائية وثلاثية العجلات، بما في ذلك هشاشة الركاب، سلامة الركاب الأطفال، الحاجة إلى البنية التحتية الملائمة، ودور معايير المركبات والخوذة، وسيتم استكشاف أيضًا الإجراءات التنظيمية والتنفيذية، الابتكارات في الصناعة، وأفضل الممارسات الدولية لتعزيز سلامة استعمال هذه المركبات مع الحفاظ على دورها كخيار تنقلي ميسر و مناسب اقتصاديًا.

وصف الجلسة:

تعد المركبات ذات العجلتين وثلاث العجلات عنصرًا حيويًا في نظم النقل عالميًا، حيث توفر تنقلاً مناسبًا، مرنًا، ومتاحًا، وخاصة في المناطق الحضرية والمناطق شبه الحضرية. في العديد من البلدان، تعد الدراجات النارية، الدراجات البخارية، والدراجات الثلاثية بمحرك ليست مجرد وسيلة للنقل، بل دافع رئيسي للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك في خدمات التوصيل والشبكات النقلية غير الرسمية. ومع ذلك، يعتبر مستخدموها من أكثر مستخدمي الطريق تعرضًا للخطر، حيث تسجل معدلات مرتفعة من الوفيات والإصابات الخطيرة.

تساهم العديد من العوامل في المخاطر التي يواجهونها، مثل عدم وجود بنية تحتية آمنة، قلة استخدام الخوذة والتقيد بالمعايير، نقل ركاب أطفال، وتحديات تتعلق بمعايير سلامة المركبات.

ستستكشف الجلسة استراتيجيات فعالة لتحسين سلامة الدراجات بمحرك، من خلال المنج بين تصميم الطرق، معدات الحماية، تكوين السائقين، احترام القوانين الخاصة بالسلامة، و الابتكارات في تقنيات المركبات. وستسلط الجلسة الضوء أيضًا على التجارب الوطنية التي نجحت في تقليل الحوادث والوفيات المرتبطة بالدراجات النارية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص إلى حماية الركاب الأطفال، تحديات النقل بواسطة الدراجات بمحرك غير المرخص، ودور القطاع الخاص في تعزيز الممارسات الأكثر أمانًا.

- **المحاور الرئيسية:**
- أهمية الدراجات بمحرك في التنقل والنشاط الاقتصادي، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
- المخاطر الرئيسية المرتبطة باستعمال الدراجات بمحرك، بما في ذلك عيوب البنية التحتية، استخدام الخوذة، وتحديات التطبيق.
- حماية الركاب الأطفال والحاجة إلى سياسات أمان موجهة.
- دور تحسين ميزات سلامة المركبات، مثل أنظمة منع انغلاق المكابح (**ABS**) والالتزام بمعايير الخوذة.
- الحاجة إلى مقاربة منسقة، بما في ذلك السياسات الحكومية، الابتكار من القطاع الخاص، ومشاركة المجتمع المدني.
- دراسات حالة للتدخلات الناجحة لتحسين سلامة الدراجات بمحرك، بما في ذلك التنظيم، حملات التوعية العامة، و المبادرات التي يتم تشجيعها من طرف الصناعة.

قائمة المتدخلين

مقدمة الجلسة: أريانا تشايلدز جراهام، مديرة برامج السلامة على الطرق، حاضنة الدفاع عن الصحة العالمية

معد الجلسة: أندريس فيسينو أورتيز، أستاذ أبحاث مشارك، كلية بلومبرج للصحة العامة بجامعة جونز هوبكنز

نيلس لوبي، مدير الأبحاث، **AUTOLIV**، السويد

شيانغ رونغ لي، المركز الصيني لتكنولوجيا وأبحاث السيارات **(CATARC)**

ثانه كيم لي، نائب رئيس اللجنة الوطنية للسلامة على الطرق، فيتنام

إستيبان ديز رو، كبير مستشاري العمليات، بنك التنمية للبلدان الأمريكية (IDB)

كوروكي كازويوشي، رئيس RSWG، الرابطة الدولية لمصنعي الدراجات النارية (IMMA)

جريج سميث، المدير العام (بالوكالة)، البرنامج الدولي لتقييم الطرق (iRAP)

الجلسة 20: تعزيز مقاربة النظام الآمن: العوامل المُمكِّنة، التحديات، والدروس المستفادة من التنفيذ

محاور الجلسة:

ستستعرض هذه الجلسة التقدم الذي أحرزته المناطق التي تبنت مقاربة النظام الآمن، مع تسليط الضوء على العوامل المُمكِّنة والتحديات التي تواجه تنفيذ هذه المقاربة. سيتم عرض كيفية اعتماد الحكومات الوطنية، الإقليمية والمحلية لهذه المقاربة في استراتيجيات السلامة الطرقية، وتقديم دروس قيمة للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط. و ستركز المناقشة أيضًا على دور القيادة السياسية، أهمية التنسيق على مستوى النظام، والحاجة إلى الابتكار المستمر لتسريع التقدم نحو أهداف خطة العمل للأمم المتحدة بحلول 2030.

وصف الجلسة:

أصبحت مقاربة النظام الآمن حجر الزاوية لاستراتيجيات السلامة الطرقية في جميع أنحاء العالم، والذي يقر بأن الإنسان يرتكب أخطاء ويجب تصميم الأنظمة الطرقية لتقليل الأضرار الناتجة عنها. لقد حققت العديد من المناطق تقدمًا ملموسًا في تقليص الوفيات والإصابات الخطيرة من خلال تبني هذه المقاربة. ومع ذلك، لا يزال تنفيذ هها المقاربة الفعّال يشكل تحديًا، خاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث قد تكون القدرة المؤسسية، التمويل، والدعم السياسي محدودة.

ستوفر هذه الجلسة منصة لتقييم التأثيرات الحقيقية لتطبيق مقاربة النظام الآمن، مستفيدة من دراسات الحالة على المستويات الوطنية، الإقليمية والمحلية. كما ستستكشف العوامل المُمكِّنة التي ساعدت في النجاح مثل القيادة القوية، التعاون بين القطاعات المختلفة، والتدخلات القائمة على الأدلة. في المقابل، ستتناول الجلسة المعيقات المشتركة مثل النقائص التنظيمية، نقص التمويل، والمقاومة للتغيير التي تعيق التبني الواسع لهذه المقاربة.

من خلال تسليط الضوء على الفوائد السياسية وإظهار كيفية عمل مختلف مكونات النظام معًا، تهدف هذه المناقشة إلى تزويد صناع السياسات، الممارسين، والمتبنين لهذه المقاربة بأفكار استراتيجية لتسريع تنفيذ مقاربة النظام الآمن عالميًا.

- **المحاور الرئيسية:**
- تنفيذ مقاربة النظام الآمن على مختلف المستويات (الوطنية، الإقليمية، المحلية) والدروس المستفادة.
- العوامل المُمكِّنة والمعيقات التي تؤثر على التنفيذ الناجح، مع التركيز على الحكامة، التمويل، وبناء القدرات.
- القيادة السياسية والدعم العام كعوامل حاسمة لنجاح السلامة الطرقية.
- دور التنسيق المنهجي لضمان تكامل الطرق، المركبات، السرعات، ومستعملي الطريق من أجل السلامة.
- قابلية التطبيق في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كيفية تكيف الحلول المثبتة مع السياقات المختلفة.
- مستقبل ابتكارات النظام الآمن وإمكاناتها لتحويل السلامة الطرقية.

قائمة المتدخلين

مقدمة الجلسة: فيرونيك فايبيل، مدير أول لمشروع السلامة على الطرق، منتدى النقل الدولي

معد الجلسة: جيسيكا ترونج، Global NCAP

بريتا لانج، المدير الأول للشراكة العالمية للسلامة على الطرق

إيمي بيدويل، رئيسة استراتيجية السلامة على الطرق، النقل في لندن

جيمس برادفورد، المدير الفني العالمي، البرنامج الدولي لتقييم الطرق (iRAP)

شاو وونغ، أستاذ الهندسة الميكانيكية، جامعة بوترا ماليزيا ورئيس المعهد الماليزي لأبحاث السلامة على الطرق، ماليزيا

سمية سعيد سالم النيادي، مدير إدارة السلامة المرورية، أبوظبي

مقدمة الجلسة: نبيلة الكيلاني

مقدمة الجلسة: ميليندا كرين

تقديم إعلان مراكش: عبد الصمد قيوح
وزير النقل واللوجيستيك

لوتي بروندوم، التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية

راكيل باريوس، «الشباب من أجل السلامة على الطرق»

إتيان كروج
مدير إدارة المحددات الاجتماعية للصحة منظمة الصحة العالمية – بلجيكا

بناصر بولعجول، المدير العام للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، نارسا، المغرب

من 10:30 إلى 10:45	استراحة شاي	
من 10:45 إلى 11:30	تقديم جوائز المهرجان الدولي لأفلام السلامة على الطرق وجوائز المسابقة الدولية للاختراع والابتكار في مجال السلامة على الطرق. مسيرة الجلسة: **نبيلة كيلاني** • الجائزة العالمية للإبتكار والاختراع • المهرجان السينمائي الدولي للسلامة على الطرق • جوائز خاصة يمنحها الأمير مايكل أمير كينتالجائزة الخاصة من الأمير ميشيل	**قاعة الوزراء**
من 11:30 إلى 12:30	حفل الختام مسيرة الجلسة: **ميليندا كرين** **تقديم إعلان مراكش: عبد الصمد قيوح وزير النقل واللوجيستيك المغرب** • المشاركون • لوت بروندوم، التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية • راكيل باريوس، شباب من أجل سلامة الطرق • إتيان كروغ، منظمة الصحة العالمية • ناصر بولعجول الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية المغرب	**قاعة الوزراء**
من 12:30 إلى 13:30	مؤتمر صحفي	**القاعة الملكية**
من 13:45 إلى 15:00	وجبة غداء.	

مقدمة الجلسة: نبيلة الكيلاني

مقدمة الجلسة: ميليندا كرين

تقديم إعلان مراكش: عبد الصمد قيوح
وزير النقل واللوجيستيك

لوتي بروندوم، التحالف العالمي للمنظمات غير الحكومية

راكيل باريوس، «الشباب من أجل السلامة على الطرق»

إتيان كروج مدير إدارة المحددات الاجتماعية للصحة منظمة الصحة العالمية - بلجيكا

بناصر بولعجول، المدير العام للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية، نارسا، المغرب